جائحة من الانتهاكات

الإخلاء القسري، وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالموئل وسط جائحة كوفيد-19



شبكة حقوقالأر ض والسكن • التحالف الدولي للموئل



شبكة حقوقالأر ض والسكن

التحالف الدولى للموئل

شبكة حقوق الأرض والسكن
برنامج الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا:
4 شارع سليمان أباظة، الدور الثالث • المهندسين، القاهرة ، مصر
الهاتف / الفاكس: 8617–3762 2(0) 20+ • البريد الإلكتروني: hlrn@hlrn.org/ hic-mena@hic-mena.org
مواقع شبكة حقوق الأرض والسكن: www.hlrn.org/ www.hic-mena.org

مكتب تواصل الأمم المتحده :
سويسرا • جنيف 1205 • 15, Rue des Savoises
الهاتف / الفاكس: 1485–503 79(0) 41+ • البريد الإلكتروني: hlrn@hlrn.org

HIC أمريكا اللاتينية:

.Calle Nicolás San Juan 1015 b int.2 • Colonia del Valle Centro • 06760 Mexico D.F
الهاتف / الفاكس: 6726–5512 55 (0) 52+
البريد الإلكتروني: info@hic-al.org
الموقع : http://www.hic-al.org

برنامج شبكة حقوق الأرض والسكن لأفريقيا الصحراء الجنوبية (SSAP):
معهد مازينجيرا Mazingira Institute
ص. ب 14550 • نيروبي ، كينيا
هاتف: 29 / 19 / 3216-444 20(0) 254+ • فاكس: 4643-444 22(0) 254+
البريد الإلكتروني: mazinst@mitsuminet.com • الويب: www.mazinst.org

العنوان: *جائحة الانتهاكات: عمليات الإخلاء القسري وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة بالموئل وسط جائحة كوفيد-19*

المؤلفين: جوزيف شكلا، ياسر عبد القادر، هيذر العايدي، أحمد منصور.

صورة الغلاف: أطفال ينظرون إلى كتابات دعوية لمجموعة شباب حي "ماثاريه روتس" (Mathare Roots)، لتحذير من انتشار جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، في حي ماثاري فالي الفقير، في نيروبي، كينيا، 19 نيسان/أبريل 2020.
المصدر: توماس موكويا Thomas Mukoya/ رويترز.

حقوق النشر © 2020: شبكة حقوق الأرض والسكن

هذا العمل أصبح ممكنًا بدعم كل من:

Brot für die Welt MISEREOR IHR HILFSWERK

المقدمـة

بمناسبة اليوم العالمي للموئل والذي يأتي في (5 أكتوبر 2020)، تصدر شبكة حقوق الأرض والسكن– التحالف الدولي للموئل (HIC–HLRN) هذا التقرير الدوري، بشأن التوجهات والمحاور الناشئة عن رصدها، وتوثيق الحالات التي تم إدخالها في قاعدة بيانات انتهاكات لشبكة حقوق الأرض والسكن (VDB). ويتناول إصدار هذا العام، *جائحة الانتهاكات*، الموضوع الرئيسي الذي يواجهنا جميعًا هذا العام؛ وهو، حالة الطوارئ العالمية في وسط كوفيد – 19، (COVID–19).

فقاعدة بيانات الانتهاكات، هي نتاج دعوة أعضاء التحالف الدولي للموئل في عام 2005، لتطوير القدرة على مراقبة، وتشخيص انتهاكات حقوق الأرض والسكن، في أنحاء أقاليمهم. ومنذ ذلك الحين، أصبحت سمة أساسية، لتخصص شبكة حقوق الأرض والسكن، ولخدمة أعضاء التحالف الدولي للموئل والعامة، من خلال تطبيق المعايير العالمية لحق الإنسان في السكن الملائم، في حالات الحرمان الناجم عن الإخلاء القسري، ونزع الملكية، والتدمير/ الهدم، والخصخصة. وقد تحدث هذه الفئات البسيطة والقابلة للتحديد من انتهاكات حقوق السكن الملائم والأرض، إما بشكل منفصل أو مجتمعة، في جميع أقاليم العالم، وفي معظم البلدان في أي وقت. وتظل قاعدة بيانات الانتهاكات، المورد الفريد، لتعقب هذه الحالات المتاحة للعامة، لإدخال و/ أو استخراج معلومات عن حالات الانتهاك هذه، كما يمكن البحث عنها من خلال تلك الفئات المقابلة للبلد، والإقليم، ونوع الانتهاك، و/ أو المدى الزمني.

تقرير هذا العام، هو نتاج البحث في مدخلات قاعدة بيانات الانتهاكات، منذ الوقت التي أصبحت فيه قضية جائحة كوفيد – 19 معروفًة (تقريبًا، 1 يناير/كانون الثاني 2020)، وحتى تاريخ يوم الموئل العالمي لهذا العام، في أنحاء كل بلد وإقليم، إضافة إلى كل الأنواع الأربع للانتهاكات التي تم رصدها. وتعكس الغالبية العظمى من هذه الحالات، أعمال الرصد والتحقق، وإدخال البيانات، للفريق المكون من أربعة أفراد من طاقم شبكة حقوق الأرض والسكن العاملة من القاهرة، مصر. ومع ذلك، واستجابة لنداء خاص من شبكة حقوق الأرض والسكن، لمساهمات مقابل فترة الوباء هذه، ساهم أعضاء التحالف الدولي للموئل، والحلفاء في المجتمع الأوسع من المدافعين عن حقوق السكن والأرض، والمناصرين والمراقبين بالعديد من الحالات، والتي تم الاستشهاد بها على وجه التحديد في التقرير. نحن مدينون لهم، بالشكر والتقدير ،لاسترعاء انتباه فريق شبكة حقوق الأرض والسكن.

هذا التقرير غني بالأمثلة، ولكنه ليس شاملاً بأي حال من الأحوال لجميع الانتهاكات المحتملة أو الجماعات المتضررة. ومع ذلك، فإنه يحاول أن يمثل بأمانة، إمكانية متابعة انتهاكات حقوق الأرض والسكن في جميع أنحاء العالم في عملية لدراسة الأدلة القانونية. ومن خلال القيام بذلك، تكشف كذلك، قاعدة بيانات الإنتهاكات، عن أوجه القصور في مراقبة مثل هذه الحالات والإبلاغ عنها، بشكل عام، حيث يفتقر الكثيرون إلى المعلومات الكافية حول أعداد وتشخيص الضحايا، وأصحاب الواجبات والأطراف المسؤولة، لا سيما، عدم توافر تقييمات كمية ونوعية عن تأثيراتهم. وتقود هذه الندرة العامة للبيانات على المستوى العالمي، إلى تخصص شبكة حقوق الأرض والسكن في تطوير وتطبيق أدوات وتقنيات للتقييم، والتقدير الكمي الفعلي للآثار المادية، وغير المادية لمثل هذه الانتهاكات،لأن البيانات عنصر أساسي لاتخاذ قرارات مستنيرة، بشأن استراتيجيات التدخل، ومعرفة القيم المعرضة للخطر في حالة التعرض للانتهاك، واستحقاقات جبر الضرر للضحايا و / أو تحديد المسؤولية عن هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما حق الإنسان في السكن اللائق.

ولا يوجد سياق أكثر ملاءمة لمثل هذه الممارسة، من تلك الأزمة المعقدة التي يمثلها الوباء الحالي. ويرسم هذا التقييم العالمي القسوة المستعصية، وعواقب الاعتداءات المستمرة على سبل المأوى والمعيشة للناس، والتي يمكن إيجادها في السجل العام الذي يمكن تتبعه خلال جائحى كوفيد– 19. كما أنه يلفت الانتباه، إلى نذير الانتهاكات التي لم تأتي بعد كنتيجة مباشرة أو نتيجة للطوارئ المناخية، والاقتصادية،

والمالية، والصحية العامة، وحقوق الإنسان، في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن الإشارة إلى أولويات التعافي. كما توضح كذلك، هذه الصفحات على الرغم من الاختلافات والمسافات بيننا، كيف يوضح الوباء أننا جميعًا في نفس الأمر معاً.

هذه اللحظة المحورية هي أيضًا لحظة انتقالية للتحالف الدولي للموئل، ففي خضم التحولات في الظروف العالمية التي تثير تفكيرًا جديدًا، يقف التحالف الدولي للموئل، على مفترق طرق آخر، مع تحول أمانته بتفويض من دستور التحالف، إلى مركز جديد في العالم الجنوبي، والانتقال في القيادة، مع رحيل أمينه العام السيد، ألفارو پويرتاس ربينا (Álvaro Puertas Robina)، و تعيين أمين عام جديد السيدة يولانديه هيڤدلير (Yolande Hendler). ونود هنا أن نقدم عميق شكرنا إلى السيد ألفارو، على العمل الجيد الذي تم إنجازه، والقيام بصداقات دائمة، والتفاني في خدمة التحالف ودوائره الأساسية. كما في الوقت نفسه، ننضم إلى بقية زملائنا في الترحيب الحار بالسيدة يولانديه هيڤدلير وتجديد الحماس، لجعل تاريخ التحالف، مرتكزاً أكثر على التعلم المتعمق، والأسس المؤسسية القوية.

كذلك، دخل التحالف هذا العام الوبائي، برئيسته المنتخبة مؤخرًا آدريانا ألين (Adriana Allen)، التي تخطو على نفس خطى سلفها الكفؤ، السيدة مورينا زارتيه (Lorena Zárate). كما نعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس التنفيذي في شبكة حقوق الأرض والسكن: السيدة أنا سوغرنْييس بيكيل (Ana Sugranyes Bickel)، والسيدة دايانا لي–سْمِث (Diana Lee–Smith)، ورانية الماضي، على دعمهم وتوجيههم الحكيم، خلال هذه الفترة الاستثنائية. وبالطبع، نشكر الشركاء الداعمين لكل من التحالف والشبكة، على مرافقتهم وتفهمهم خلال هذا الوقت المضطرب.

شكر خاص أيضًا لفريق الشبكة –القاهرة، المكون من ياسر عبد القادر، وهيذر العايدي، وأحمد منصور، حيث لعب كل منهم دورًا تكميليًا في صيانة قاعدة بيانات الإنتهاكات، وتعميمها، والمساهمة في هذا التقرير والتحليل الوارد. يوضح مثالهم، كيف يمكن أن يستمر العمل الجماعي بشكل منتج حتى وإن كان عن بعد وفي أثناء العزله.

على الرغم من تضاؤل التفاؤل على الجبهات الأخرى، لا تزال شبكة حقوق الأرض والسكن، تأمل في أن الإنذار الذي تم إطلاقه في هذا المنشور سوف يقربنا من بعضنا البعض، على الأقل في الروح، على الرغم من قيود التباعد الاجتماعي. من خلال القيام بذلك، يجب أن تشير الدروس المستفادة، إلى التغيير اللازم في السلوك البشري، لإصلاح خطوط التصدع الكارثية، والوعود المنكوبة التي كشف عنها الوباء الحالي، ولتطوير وبناء بيئة طبيعية واجتماعية، تحقق موئل حقوق الإنسان للجميع، وفي كل مكان، في مستقبل أكثر ذكاء أمامنا.

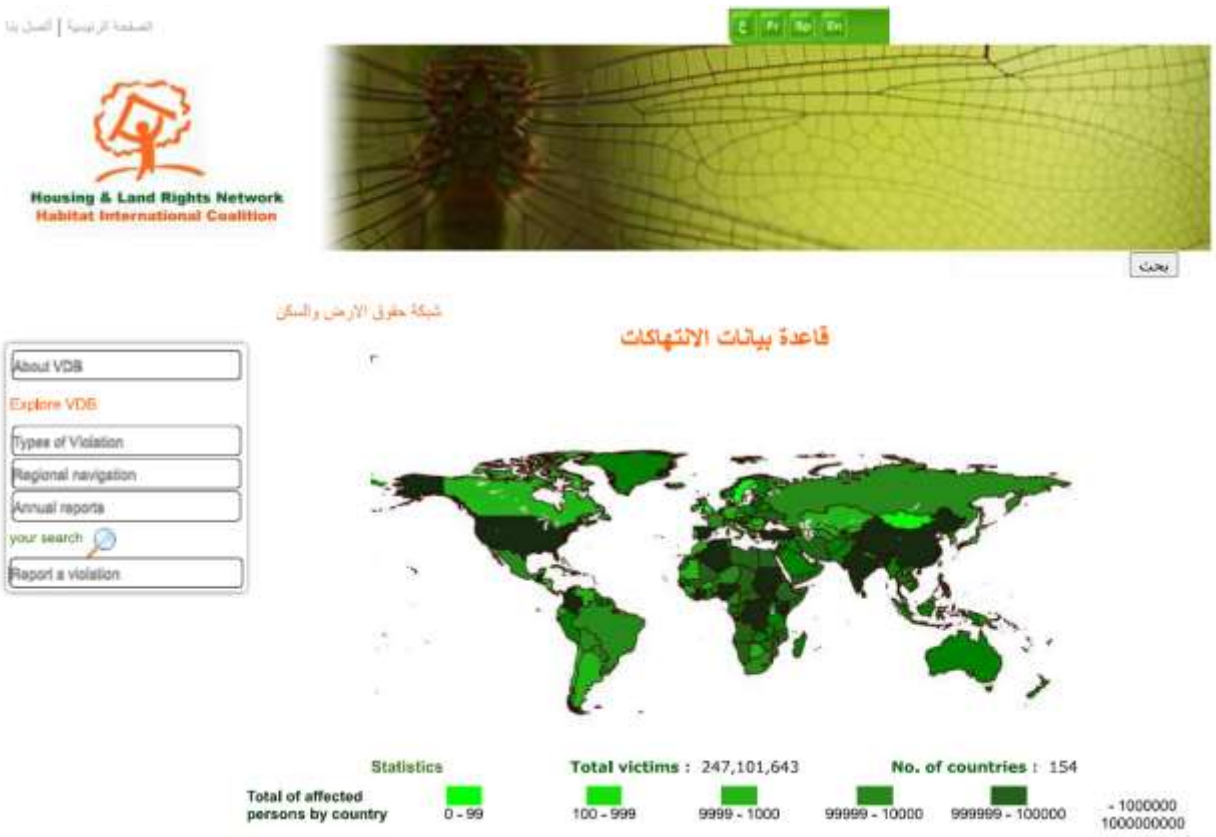


جوزيف شيكلا

منسّق

شبكة حقوق الأرض والسكن

التحالف الدولي للموئل



الصورة 1: صفحة البحث داخل قاعدة بيانات الانتهاكات لشبكة حقوق الأرض والسكن. على الرابط التالي: http://www.hlrn.org/arabic/welcome_violation.php#.X9Iur3czYdU

المحتويات

المقدمة 3

التمهيد 7

توقف اختياري؟ 7

الفقر وعدم الاستعداد 9

رسم الأنماط 11

الأقليات 11

العمال المهاجرين 14

عمالة المنازل 14

سكان العشوائيات 14

سكان الريف 16

الشعوب الأصلية 18

اللاجئون والمهاجرون والمشردون 19

شعوب تحت الاحتلال/ الاستعمار 20

الأشخاص العالقون في الحرب 23

الأشخاص الخاضعون للخصخصة والأموال 24

حماية بعضنا البعض 27

الملحق: نتائج بحث قاعدة بيانات الانتهاكات من 1 يناير/كانون الثاني إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 30

التمهيد

في اليوم العالمي للموئل، أدرك الأمين العام للأمم المتحدة أنْتونيو غوتيريش (António Guterres)، أن المراكز الحضرية هي بؤرة تفشي جائحة كوفيد- 19 المستمر، مع 90 ٪ من حالات الإصابة المبلغ عنها، وأن المدن تتحمل وطأة الأزمة حيث ياعني الكثير منها، ضغوط شديدة على أنظمتها الصحية، وعدم كفاية خدمات المياه والصرف الصحي، بجانب تحديات أخرى، لا سيما في المناطق الفقيرة، حيث يجذر الوباء بعمق اللامساواة. و هذا التشخيص يظل صحيحًا في معظم أنحاء العالم منذ أوائل عام 2020، عندما تعهدت شبكة حقوق الأرض والسكن – التحالف الدولي للموئل، بتركيز رصده وتوثيقه للحالات في قاعدة بيانات الانتهاكات، على الأنماط، والاتجاهات، الناشئة خلال الجائحة.

وقد طالبت نصائح منظمة الصحة العالمية، الناس بالبقاء في منازلهم، وتجنب الاتصال غير الضروري، مع أي شخص خارج أسرتهم، وقد عبرت الشعوب الأصلية، والمستعمرة، والمحتلة بأكملها، عن الحاجة الإنسانية لأرضهم كمسألة للبقاء والسيادة على الغذاء في هذا التوقيت من إجراءات الحجر وتقييد الحركة. وفي غضون ذلك، هناك أعداد هائلة من هؤلاء الأشخاص في كل إقليم وجدوا أنفسهم معرضون بشكل متزايد لفقدان تلك المنازل والأراضي.

لقد أدت أزمة الصحة العامة، والتداعيات الاقتصادية المتعلقة بوباء كوفيد- 19، إلى تعريض حياة و/ أو سبل عيش الملايين- وربما المليارات – من الناس حول العالم للخطر. فقد أوقفت إرشادات التباعد الجسدي، وأوامر البقاء في المنزل بشكل تام، العديد من الأنشطة العادية التي تتطلب تفاعلًا مادياً بين الناس، مما أدى إلى القطيعة الاجتماعية، وفقدان الوظائف بشكل كبير في العديد من البلدان. كما أدت هذه الظروف إلى تفاقم عواقب الانتهاكات المعتادة لحقوق الإنسان في السكن الملائم في أشكال الإخلاء القسري، والهدم، ونزع الملكية، وخصخصة موئل الإنسان.

الانتهاك الأكثر انتشارًا لحق الإنسان في السكن الملائم، هو ممارسة الإخلاء القسري، والذي يُعرَّف بأنه "الطرد الدائم أو المؤقت، لأفراد و/ أو لأسر و/ أو لمجتمعات، ضد إرادتهم، من المنازل و/ أو الأراضي، التي يشغلونها، ودون أن توفر لهم أشكال مناسبة من الحماية القانونية، أو غيرها من أشكال الحماية وتيسر لهم سبل الحصول عليها". وقد تم التأكيد رسمياً على أن الإخلاء القسري (في عامي 1993، 2004) يشكل "انتهاكًا جسيماً" لحقوق الإنسان. إذن، ما الذي ينبغي القيام به؟

توقف اختياري؟

لقد استمرت عمليات الإخلاء القسري على مدار حالة الطوارئ الصحية العامة العالمية، على الرغم من النداءات المتكررة من قبل المجتمع الدولي، لوقف عمليات الإخلاء والتهجير، مع اتخاذ تدابير لحماية المحتاجين. وبمجرد ظهور الآثار المدمرة المحتملة للوباء، أصدر التحالف الدولي للموئل و شبكة حقوق الأرض والسكن بيانًا، يدعو إلى "فرض حظر كامل على عمليات الإخلاء القسري، وهدم المنازل، وعمليات الترحيل القسري، ونزع الملكية، من قبل جميع دوائر الحكومة، والقطاعات، والجهات الفاعلة، سواء في سياق المناطق الحضرية، أو الريفية"، وحثت، من بين أمور أخرى، على إنهاء تسريح الوظائف، وإيقاف دفع الإيجارات، والرهن العقاري، وتحويل المباني غير المستخدمة إلى مساكن للمحتاجين.

ثم تبعتها توصيات أخرى من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان: في مارس/آذار، أصدرت المقررة الخاصة، المنتهية ولايتها، المعنية بالسكن اللائق، مذكرة إرشادية حول جائحة كوفيد- 19، بشأن حظر عمليات الإخلاء، وحماية المستأجرين، ودافعي الرهن العقاري، مشيرًا

أيضًا، إلى أن "السكن قد أصبح خط الدفاع الأمامي، ضد جائحة فيروس كورونا. فنادرًا ما كان المنزل يمثل حالة حياة أو موت". وبعد شهر واحد، أصدرت المقررة، المنتهية ولايتها، مذكرتها الإرشادية الثانية "حماية أولئك الذين يعيشون دون مأوى"، والذي يبلغ عددهم على مستوى العالم حوالي 800 مليون نسمة. وقد ردد المقرر الخاص القادم، تلك الرسالة في أغسطس/آب، ليؤكد أن: "فقدان منزلك أثناء تلك الجائحة قد يعني فقدان حياتك"، مضيفًا أن "الحق في الحياة والسكن الملائم، مرتبطان ارتباطًا جوهريًا". وبحلول ذلك التاريخ، ومع ذلك، فقد لاحظ بالفعل المقرر الخاص الجديد، وجود نماذج مزعجة من عمليات الإخلاء الوبائي التي تحدث، في البرازيل، وكينيا، وهايتي، التي تؤثر على ما يقرب من 11000 شخص.

بحلول مايو/ أيار، طالبت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نداء عالمي للتحرك بـ "وقف عمليات الإخلاء، ومصادرة الأراضي، وقطع المرافق، وغيرها من الانتهاكات الحقوقية ذات الصلة"، فيما أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (OHCHR)، إرشادات حول كوفيد-19، التي تحث على "الممارسات الجيدة مثل وقف عمليات الإخلاء، وتأجيل دفع أقساط الرهن العقاري" لمنع زيادة المشردين. وكذلك، في مايو/ أيار، أصدر برنامج الأمم المتحدة للموئل، بيانًا سياسيًا يدعو فيه الدول، وجميع دوائر الحكومة، إلى "وقف جميع عمليات الترحيل، والإخلاء في هذا الوقت".

وبالمثل، دعا موظفون عموميون متسمون بضمير حي، إلى حظر الإخلاء أثناء الأزمة، و اتخذت السلطات المحلية بالفعل، مثل هذه الإجراءات، في عدد من المدن. وبعض الحكومات المركزية قامت بسن قيود محدودة على عمليات الإخلاء، وكذلك العديد من الولايات الأمريكية. ومع ذلك، فإن هذا التوقف الاختياري، إلى جانب تدابير إغاثة مؤقتة أخرى، قد انتهت – أو ستنتهي –قريبًا. كما استحوذت أزمة الإخلاء التي تلوح في الأفق في الولايات المتحدة، على اهتمام الكوميديين المحنكين سياسيًا، مثل جآن أليفير (John Oliver)، وحسن منهاج (Hassan Minhaj)، الذين استوعبوا بإيجاز الصلة بين المسكن والصحة: "إذا كنت ستلجأ إلى مكان ما، فأنت بحاجة إلى جزء من المأوى."

كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، تُبين التنبؤات أيضًا أن عمليات الإخلاء هذه، ستضرب مجتمع الأقليات بشكل أشد. فبالنسبة لبعض المجتمعات، فإن الإخلاء القسري، وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالموئل ليست بالأمر الجديد. وبالنسبة للشعوب الأصلية، والشعوب الواقعة تحت الاحتلال، تعتبر هذه الأنماط أمر أساسياً في العقيدة العسكرية، *وسبب وجود محتليهم*. بالنسبة لهم، فإن "القدرة على المجابهة والتعافي" التي يطالبون بها كثيرًا، تتضمن تمرينًا مستمرًا، للتعافي من الانتهاكات المتعمدة، والعودة إلى نقطة انطلاق محزنة، هي أقل بكثير من التنمية المستدامة الموعودة، لكن مصحوبة بعواقب تراكمية مرئية وغير مرئية، فيما يواجهون حالياً مجهري شرس.

في الأول من يوليو/ تموز 2020، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار 2532، الذي يطالب "بوقف عام وفوري للأعمال العدائية في جميع الحالات المدرجة على جدول أعماله". وعلى الرغم من هذه الدعوة "القابلة للتنفيذ"، استمرت الدول المحتلة والمتحاربة، في ممارسة عنف الإخلاء والتشريد، ضد الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المستهدفة من أراضيها. على عكس القرار S/RES/2532، تستخدم بعض الحكومات، وأجهزتها العسكرية الإلهاء الناجم عن الوباء لتعزيز جرائمها، وزيادة وتيرة الهجمات العنيفة، ونهب الأراضي، والضم غير القانوني للأراضي، والتلاعب الديموغرافي.

وترتبط أزمة اللاجئين والنزوح العالمية، بالنزاع والاضطهاد. وشددت الوكالات المعنية، على أهمية الحاجة إلى اتخاذ تدابير حماية إضافية، حيث أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، توجيهات مؤقتة في نهاية آذار/مارس. وأعقبها إرشادات أكثر تحديدًا، لحماية النساء والفتيات، وكذلك الأطفال بشكل عام. أصدرت المجموعة العالمية للمأوى المتعددة الوكالات، رسائل رئيسية، بشأن أمن

الحيازة و كوفيد-19، وقدمت جهة التنسيق التابعة لهم، والمسؤولة عن الإسكان والأراضي والممتلكات (HLP)، مرسومًا نموذجيًا لدعم جهود المناصرة مع السلطات المعنية.

وفي ظروف أخرى، وجدت حالات عن إزالة الغابات، ونهب الأراضي، لتفاقم في الواقع من أزمة جائحة كوفيد-19. وقد لفت المعهد الوطني البرازيلي لأبحاث الفضاء (INPE)، ونظامه الخاص بالكشف الفوري عن إزالة الغابات، الانتباه إلى زيادة مساحة الغابات التي تم إزالتها في منطقة الأمازون في نيسان/أبريل 2020 بنسبة 64٪، مقارنةً بالوقت نفسه من العام الماضي. هذا الارتفاع في تدمير الغابات المطيرة يؤثر أيضًا على المناطق الأصلية والمحمية في المنطقة، وقد تزايدت التحذيرات في هذه المناطق بنسبة 59٪، في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020.

وبشكل غير رادع، تستغل النخب الوطنية في العديد من البلدان، انخفاض حركة التنقل، وتقلص المساحة المخصصة للرقابة والمساءلة أثناء عمليات الإغلاق، باعتبارها فرصة للاستيلاء على الأراضي. فيما تمارس الشركات والحكومات الضغط على "المشاورات" المحلية، للحصول على موافقات لمشاريعها، القائمة على الأراضي، خلال الأزمة المزدوجة العامة الصحية والاقتصادية، بينما يواجه الملاك والأوصياء الشرعيون للأراضي صعوبات متزايدة للمشاركة بشكل هادف. ويعتبر مشروع مدينة نيوم العملاقة في المملكة العربية السعودية، والتي تبلغ تكلفتها نصف تريليون دولار، رمزاً لهذا النهج، حيث يتم المضي في المشروع ضد إرادة السكان المحليين، وأدى إلى اغتيال أحد زعمائها برعاية الدولة في آذار/مارس 2020.

يمكن لقاعدة بيانات الانتهاكات الخاصة بشبكة حقوق الأرض والسكن، رصد الانتهاكات التي تم ارتكابها بالفعل؛ ومع ذلك، لا يزال الخبراء يتوقعون حدوث "كماً هائلاً من عمليات الإخلاء" عبر البلدان، مع وقف مؤقت سينتهي في الأشهر المقبلة. ففي الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أنه قد تم التقليل من عمليات الإخلاء البدني، ولا تزال المحاكم تنظر في القضايا وإستعداد أصحاب العقارات لطرد المستأجرين قريبًا بمجرد رفع الحظر. بينما تضغط الحكومات والشركات من خلال المشاريع التجارية الزراعية والتعدين والبنية التحتية العملاقة على أراضي الأجداد، فيما يستعد المستثمرون المفترسون لاقتناص ممتلكات شاسعة من أصحابها المنكوبين من فيروس كوفيد، مثل ما حدث في أعقاب دورة الأزمة المالية لعام 2008. وتشير الأنماط والاتجاهات الحالية، إلى مستقبل محفوف بالمخاطر لحقوق الإنسان المتعلقة بالسكن اللائق، والأراضي، وغيرها من حقوق الإنسان المتعلقة بالموئل لكافة أرجاء المناظر الطبيعية الحضرية والريفية.

الفقر وعدم الاستعداد

مع تناول الجائحة، كانت حالة الموئل البشرية في أزمة فعلية، مع تقديم تقارير تناولت جيداً، استنزاف العالم الطبيعي، وانقراض الأنواع التي صاحبت ونتجت عن تغير المناخ، وبشكل خاص المجتمعات المستهلكة والملوثة، التي تسهم أكثر من نصيبها في الخسارة. وعلى الرغم من مثالية أهداف التنمية المستدامة – وإن جاءت متأخرة – فإن الحاجة إلى نهجها الشامل للتنمية، والتعاون الدولي، يتحدث عن الحاجة الملحة للتدابير التصحيحية، في دوائر السياسات والتشغيل. وبالفعل، تم إهدار العديد من الفرص البارزة كذلك، في عملية الموئل الثالث، لتقييم الأداء العالمي، والاستجواب بشكل كاف في القضايا الأساسية، مثل النمو السكاني، والتوسع الحضري وهكذا.

هذا لا يعني أن البشرية لم تتقدم على مدى العقود. في الواقع، تم انتشال الملايين من براثن الفقر، وارتفع متوسط العمر المتوقع على مستوى العالم منذ أواخر القرن العشرين. ومع ذلك، فقد أفسحت هذه المكاسب المحفوفة بالمخاطر، الطريق أمام تكهنات تشاؤمية، بتراجع ما أحرزناه من تقدم في الكسب والتعلم كنتيجة لهذا الوباء.

في بداية أزمة فيروس كورونا المستجد ، كان هناك بالفعل ما يقدر بنحو 1.8 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، يعيشون في حالة من التشرد والسكن غير اللائق، وغالبًا ما يكونون في أوضاع مزدحمة، ويفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المياه والصرف الصحي، مما يجعلهم عرضة بشكل خاص للإصابة بالفيروس، كما هو الحال في كثير من الأحيان تعاني من مشاكل صحية أساسية متعددة.
تأثرت أمريكا اللاتينية بشدة من جائحة كوفيد-19. على سبيل المثال، في بيرو، وقبيل انتشار الوباء، لم يُترجم بعد، الانخفاض الطفيف في الفقر المالي، إلى تعظيم الوصول إلى الخدمات العامة أو جودتها، التي تُعتبر أمراً أساسياً لرفاه المواطنين وتنميتهم. ويشمل هذا سلع وخدمات الموئل، مثل الإسكان والصرف الصحي، وما إلى ذلك. في بيرو، يعيش 43.7٪ من سكان الحضر في أحياء مهمشة، أو مستوطنات غير رسمية، أو مساكن غير ملائمة و/ أو عشوائيات. فهم يعيشون في منازل تفتقر إلى الحيازة الآمنة، والجودة والاستدامة الهيكلية، وإمدادات مياه الشرب الكافية أو خدمات الصرف الصحي. ووسط الازدحام الشديد (3.4 شخص أو أكثر في الغرفة الواحدة)، فإن شعار "البقاء في المنزل"، (#QuedateEnCasa) كإجراء للتخفيف من الوباء، أمر يثير السخرية فقط من 70٪ من سكان بيرو الذين يعيشون في مسكن لائق.

وقد وصف مركز بيرو للأبحاث السكانية والتوثيق والاستشارة (CIDAP) هذه الظروف على النحو التالي:

- 47.5٪ من الأسر ليس لديها ثلاجة، وتفتقر إلى المعلومات حول إجراءات التكيف في الحجر الصحي، بشأن تقييد الأيام والساعات لشراء المؤن لتجنب الازدحام. فالعديد من تلك العائلات، ومن أجل عدم التعرض للجوع، كانوا ضحايا الإزدحام والتنزه المستمر، الذي جعلهم عرضة للعدوى.
- لا يزال ما بين 7-8 ملايين بيروفي، لا يحصلون على مياه الشرب، فيما يعيش 2 مليون بدون كهرباء، مما يجعلهم أكثر عرضة للخطر، بينما تبرر الحكومة ضعف تغطية الخدمات، بسبب عدم اكتمال المعلومات لتحديد مكان هؤلاء الأشخاص.
- (#بونو/Bono#)، أو الإعانة الشخصية، معيبة بشكل خطير، حيث تترك 40٪ من المحتاجين، وتعاني من ضعف التسليم من قبل البنوك في ظل الحشود الكبيرة والتأخير الطويل.
- أما عن (#SuspensiónPerfecta) التعليق الكامل، فهو اختراع آخر، لسياسات الحكومة الاقتصادية للسوق الحرة، حيث تجرد العمال "تمامًا" من حقوقهم العمالية.
- تضاعف معدل البطالة الوطنية في الربع الأول من الحجر الصحي: فقد أثر فقدان الوظائف على 75٪ من الناس الأكثر فقراً في ليما، بينما أثر على 6٪ فقط من الأثرياء.
- العمل غير الرسمي في بيرو يمثل 75٪، بما في ذلك العمالة غير المستقرة، وبدون حقوق العمل، والبيع في الشوارع، وسيلة بارزة للبقاء يومياً، مما يشكل معضلة "إما الموت من الجوع، أو من كوفيد-19."
- تشير الأرقام الرسمية، إلى أن التجارة غير المستقرة (أي "غير الرسمية")، و"أصحاب الأعمال الحرة" المتمركزة في أسواق المقاطعات، والمعارض، والمحلات التجارية الشعبية، هي مناطق العدوى الرئيسية.
- "تحرير" وسائل النقل العام (خصخصته)، وعدم استقراره لمدة 30 عامًا، وأطلق عليه "غير رسمي"، بسبب استخدام الحافلات الصغيرة، والشاحنات الريفية، و الدراجات النارية الأجرة، وما إلى ذلك، وهي في ظل الجائحة، تفتقر إلى البنية التحتية والتنظيم، وتساهم في نشر العدوى.
- لمدة 30 عامًا، ظلت مرافق وخدمات الصحة العامة والتعليم غير مستقرة وفوضوية. وفي ظل الوباء، تم أغلاقها حالياً، بدلاً من تحسينها وإعادة تنشيطها للرعاية الأولية، تخفيف الاكتظاظ بالمستشفيات.
- بسبب فقدان الوظائف، وعدم القدرة على دفع الإيجارات وغيرها من الأسباب، حدث نزوح جماعي من الجوع في المناطق الحضرية، وعودة ما يقرب من 600,000 مهاجر سيرًا على الأقدام من مدينة ليما، إلى أماكنهم الأصلية في مناطق الأنديز والغابات المطيرة، بشكل يتجاوز التوقعات الحكومية وتدابير التخفيف، وانتشار العدوى من المدن إلى الداخل حيث المرافق الصحية ضعيفة.

أدت الظروف المعيشية وسبل العيش غير المستقرة، إلى تفاقم الأزمة في مناطق أخرى أيضًا. وتماشيًا مع النتائج على مدار 15 عامًا من عمل قاعدة بيانات الانتهاكات، فإن الضحايا المعتادين لهذه الانتهاكات هم الفئات الأكثر فقرًا: الأقليات والسكان المستضعفين، والشعوب الأصلية، وصغار المزارعين، وفقراء الأراضي الريفية، والمجتمعات المبنية بشكل غير رسمي، واللاجئين والمشردين، والمهاجرين، والعمال المهاجرون، وأضيف إلى هؤلاء في فترة الجائحة، فئة شائعة حديثًا هم "العمال الأساسيين".

رسم الأنماط

مع انتشار أزمة جائحة كوفيد-19، كان الأكثر استضعافاً هم الأكثر تضرراً، من وجود تقارب معين من التهديدات. حتى أن البلدان التي لا ترتبط عادة بالعنف والعداء، استمرت السلطات وأصحاب العقارات في طرد الناس من منازلهم، بشكل انتقامي. وقد جمعت شبكة حقوق الأرض والسكن توثيقاً لهذا النمط العالمي من عمليات الإخلاء التي تحدث، من خلال قاعدة بيانات الانتهاكات، *وأرشيف الأخبار*، وقد أثبتت هذه الخدمة أنها مفيدة بشكل خاص في السياق الحالي. وقد كشفت الاتجاهات، عن نمط يصيب بشكل غير متناسب الفئات الأكثر استضعافاً في المجتمع، وبغض النظر عن المنطقة. وتقدم شبكة حقوق الأرض والسكن الأمثلة التالية، بالإضافة إلى جدول شامل للحالات التي تم إدخالها في قاعدة بيانات الانتهاكات في أثناء الجائحة (أنظر الملحق).



الشكل 2: أصحاب الدخل المنخفض من بيرو "يصطفون في طوابير" في ليما لتلقي البونو (الدعم الاجتماعي) خلال الجائحة. المصدر: CIDAP.

الأقليات

العمليات الحالية، والمتوقعة بشكل خاص، للإخلاء القسري ونزع الملكية، في أكبر اقتصاد في العالم، تستهدف وتهدد الأقليات من السكان في الولايات المتحدة. فقد انتهى الوقف الاختياري لعمليات الإخلاء من الإسكان الفيدرالي (العام) والقبلي (الأصلي) في 24 يوليو/تموز، ولم تكن تدابير إدارة ترامب المؤقتة فعالة أو مشجعة، في حين ظهر صهر الرئيس/ ومستشاره، باعتباره الطارد سيئ السمعة في عصر الجائحة. بينما أصدرت 43 ولاية ومقاطعة كولومبيا، نوعًا من وقف الإخلاء، بمستويات وفترات متفاوتة من الحماية. تراوحت تدابير تلك الحماية على المستوى المحلي من بضعة أسابيع إلى بضعة أشهر فقط، ولم تنطبق على جميع عمليات الإخلاء.

وتجدر الإشارة، إلى أنه من بين 110 ملايين مستأجر في تلك الدولة، يواجه حالياً ما بين 30–40 مليونًا، الإخلاء بحلول يوم الموئل العالمي 2020. فيما يتعرض السود، والسكان الأصليين، والملونون (BIPoC)، لأعباء الإيجار بشكل غير متناسب ومعرضون لخطر الإخلاء. من المرجح أن يصبح الأشخاص ذوي البشرة الملونة مستأجرين، ومن ذوي الدخل المنخفض، وفي وضع غير متناسب مع الأعباء من تكلفة الإيجار. وتؤكد درسات عدة من المدن في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، أن الأشخاص الملونين، وخاصة السود واللاتينيون، والذين يشكلون الغالبية العظمى (حوالي 80٪) يواجهون الآن الإخلاء. فاحتمالية أن تواجه أسر السود الإخلاء، هو ضعف احتمال ما يمكن أن تواجهه أسر البيض من إخلاء. وتُظهر الأنماط الحالية، أن المستأجرين من أصل إسباني، في الأحياء ذات الغالبية البيضاء، معرضون تقريبًا للإخلاء ضعف احتمال إخلاء ذوي الأصول الأسبانية، في الأحياء ذات الغالبية من غير البيض، كما أن المستأجرين من أصل إسباني، أكثرعرضة للإخلاء، عندما يكون المالك من غير ذوي الأصول الإسبانية.



الشكل 3: ركام من المتعلقات المتبقية للعائلة التي تم إخلاؤها من 3624 .Urguhart St، New Orleans LA (الولايات المتحدة الأمريكية) على الفور في 30 يوليو 2020 ، بعد انتهاء وقف الإخلاء. المصدر:Jake Clapp/Gambit .

وعبر الأطلسي، أشارت دراسة صادرة عن الاتحاد الأوروبي أثناء الوباء، إلى كيف أن مجتمع الروما، والرحل لا يزالون يتأثرون بشكل غير متناسب مع عمليات الإخلاء في ستة بلدان التي شملها الاستطلاع وهي (بلجيكا، وفرنسا، وأيرلندا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة). في بلجيكا، تم إخلاء 10٪ من سكان المقطورات السكنية و 5٪ من الغجر، ونفس النسبة من الرحل في فرنسا، وإخلائهم مرة واحدة على الأقل في السنوات الخمس الماضية. وبحسب مجموعات الاستطلاع، 4٪ من المستجيبين تم طردهم مرة واحدة على الأقل. وفي الوقت نفسه ، يتوقع 8٪ من الروما والرحل الذين شملهم الاستطلاع، أن تقوم السلطات بإخلائهم أو إجبارهم على الانتقال خلال الأشهر الستة المقبلة.

يفتقر عادة الغجر والرحل، إلى المرافق الأساسية في مساكنهم، ويعانون من الحرمان الشديد من السكن في كثير من الأحيان أكثر من عامة السكان. كما أن نسبة الروما والرحل، الذين يعيشون في شقق أو منازل في حالة سيئة (26٪) تظهر بشكل عام معدلات حرماناً شديداً أعلى من غيرهم ممن يعيشون في شقق أو منازل في البلدان التي شملها المسح (10٪).

وقد أظهرت دراسات أخرى أن 80٪، من الروما في الاتحاد الأوروبي، يعيشون تحت خط الفقر، و 30٪ ليس لديهم مياه جارية، و 46٪ يعيشون بدون مرحاض داخلي أو دش. سكان الروما معرضون لخطر التشرد أكثر من غيرهم من المجتمعات الأخرى في أوروبا، مما يجعلهم عرضة بشكل خاص لكل من العدوى، وأشكال متنوعة من التمييز. كما أفادت تقارير لمراقبين أوروبين، أن مجتمعات الروما تعاني بشكل غير متناسب من أثار كوفيد-19 والتدابير الأمنية المرتبطة بالوباء.



الشكل 4: العمال المهاجرون الإثيوبيون المحتجزون في حبس جماعي في المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2020. المصدر: الديلي تلغراف.

وخلال النصف الأول من عام 2020، تأثرت مجتمعات الروما بالتمييز والعنصرية المؤسسية، ما أدى إلى انتهاكات في حقوق السكن في جميع أنحاء أوروبا. قدم المركز الأوروبي لحقوق الروما، تقريرًا مؤخرًا عن الوضع في ألبانيا، وبلجيكا، وبلغاريا، والمجر، وإيطاليا، ومولدافيا، ومقدونيا الشمالية، ورومانيا، وصربيا، وسلوفاكيا، وتركيا، وأوكرانيا. فيما تجلى هذا التمييز في أشكال مختلفة ، بما في ذلك، عمليات الإغلاق، والإهمال المُرهقة بشكل غير متناسب، وكانت انتهاكات السكن وحقوق الإنسان المتعلقة بالموائل، أكثر بروزاً، في كل من بلجيكا، وإيطاليا، وأوكرانيا. وقد وثق المركز الأوروبي لحقوق الإنسان حالتان في بلجيكا، تضرر فيها 16 شخص من مجتمع الروما وأربعة منازل، وحالتين إخلاء قسري / هدم منازل في أوكرانيا، وأكثر من 363 حادثة في إيطاليا، تنطوي على إخلاء من المسكن وسلبه. وبرغم شح المعلومات، فقد سجلت قاعدة بيانات الانتهاكات، خسارة 108 مكان إقامة، وطرد 549 شخصاً، في سبع من هذه الحالات. ويُطلق على العديد من الإجراءات ضد مجموعات صغيرة من الروم، اسم "عمليات الإبعاد" بدلاً من "عمليات الإخلاء"، وبالتالي لا يتم الإبلاغ عنها.

العمال المهاجرين

في الشرق الأوسط، اتجهت الهجرة إلى الاتجاه المعاكس، حيث أجبر فيروس كورونا ما يقرب من 400 ألف عامل مهاجر ،على العودة إلى كيرالا، في الهند، من دول الخليج العربي منذ مايو/آيار الماضي. وفي جميع أنحاء الهند، فقد ما يقدر بنحو 139 مليون عامل مهاجر داخلي أو بشكل أخر العمال المهاجرين غير المرئيين، أماكن إقامتهم، وأجبروا على العودة *بأعداد كبيرة* إلى قراهم الأصلية، وقام العديد منهم برحلات سيرًا على الأقدام، ولقي أكثر من 300 شخص حتفهم نتيجة الإغلاق بسبب الجوع، والانتحار، والإرهاق، وحوادث الطرق والسكك الحديدية، ووحشية الشرطة، والحرمان من الرعاية الطبية في الوقت المناسب.

وتم تسجيل حالة في تونس، حيث تم إجبار الوافدين من كوت ديفوار(ساحل العاج)، على النزول إلى الشوارع، عندما عجزوا من دفع الإيجار بسبب فقدان الوظائف نتيجة الوباء. فيما برزت جلياً كراهية الأجانب والعنصرية الصريحة في الصين، حيث طُرد الأفارقة الذين يعيشون في مدينة غوانغزو من الفنادق، أو منعوا من العودة إلى منازلهم، أو حتى تم إخلاؤهم قسرياً.

كما تم طرد العمال الإثيوبيين وغيرهم من العمال المهاجرين الأفارقة بشكل جماعي، من اليمن الذي مزقته الحرب في فبراير/شباط الماضي، حيث باتت الآثار العالمية محسوسة. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، بدأت الأخبار تتسرب عن حبسهم جماعياً في ظروف نائية، وغير معلنة، وغير إنسانية في المملكة العربية السعودية، خلال أزمة فيروس كوفيد-19. وتم توزيع عددهم المقدر بـ 16,000 عبر عدة منشآت تشبه السجون الجماعية. وعلى الرغم من بعض الجهود الدبلوماسية والصحفية، للمطالبة بالإفراج عنهم و/ أو إعادتهم إلى الوطن، فقد ظلوا رهن الاعتقال على الأقل خلال شهر سبتمبر/ أيلول.

عمالة المنازل

وفقًا للمعلومات التي تم تلقيها من قاعدة بيانات الانتهاكات، فقد تفاوت وضع عمال المنازل حتى داخل البلد الواحد. ونظراً لأن ظروف عملهم غير منظمة، فقد رحب بعض عاملات المنازل بالتخلي عنهم أثناء عمليات الإغلاق، للإقامة مع الأصدقاء، أو العائلة ، طالما أن رواتبهم مضمونة. ومع ذلك، بالنسبة للعديد من عاملات المنازل، فإن سكنهم كان مرتبط بعملهم، وحينما فصلوا من العمل أثناء الوباء، فقدوا كذلك مساكنهم.

في لبنان، الذي كان يتعامل بالفعل مع أزمة اقتصادية مدمرة قبل انتشار الوباء، أخذت أسر الطبقة المتوسطة والعليا، التي لم تتمكن فجأة من دفع رواتب عاملات منازلهم الأجانب، في إرسالهم بشكل فظ إلى الشوارع في حادثين حظي بتغطية واسعة، ومصحوبة باستعراض علني لكراهية الأجانب.

سكان العشوائيات

تزامنت أزمة فيروس كوفيد COVID-19 في جنوب إفريقيا، مع ضغطًا حكوميًا من أجل "تقليص كثافة" المستوطنات غير الرسمية. وبدلاً من تعزيز التطوير في الموقع، وضمان ظروف صحية، اختارت الحكومة الاستثمار في ما يسمى بوحدات إعادة التوطين المؤقتة (Temporary Relocation Units)، والتي تزيد من الشعور بالضعف وعدم اليقين بين سكان المستوطنات غير الرسمية. وقد شبّه

العديد من السكان والنقاد هذه السياسة بـ "عمليات الإزالة" في حقبة الفصل العنصري، وتُظهر قاعدة بيانات الانتهاكات، محاولة "تقليص كثافة" مستوطنة ستجويتلا (Stjwetla)العشوائية في بلدة الكسندرا، بمدينة جوهانسبرغ، على سبيل مثال.

في جنوب إفريقيا، لا يجوز إخلاء أي شخص قانوناً من منزله، أو هدمه، إلا بعد مراعاة جميع الظروف ذات الصلة. وقد نظمت الحكومة المركزية عمليات الإخلاء والهدم أثناء جائحة كوفيد-19، من خلال استراتيجية المخاطر المعدلة (Risk Adjusted Strategy)، والتي تحدد الشروط وفقًا لخمسة "مستويات من التنبيه"، تتراوح من الإغلاق الكامل عند مستوى الإنذار (5)، الذي بدأ في جميع أنحاء البلاد في 27 مارس/آذار 2020، إلى " النشاط الطبيعي بحذر"عند مستوى الإنذار (1)، منذ 1 يونيو/حزيران 2020، وظلت الدولة في مستوى الإنذار (3)، والذي يتصف بـ" احتياطات قصوى للحد من انتشار المرض، ولكن مع استئناف النشاط الاقتصادي المحدود".

في حالة الإنذار (5)، تم حظر تنفيذ أي عملية إخلاء، سواء سمحت بذلك المحكمة أم لا. وجاء الحظر نتيجة توجيه نداء في 20 آذار/مارس 2020، من قبل 20 منظمة للعدالة الاجتماعية، إلى مجلس القيادة الوطني الرئاسي، من أجل وقف عمليات الإخلاء على مستوى البلاد أثناء فترة الإغلاق. كما مُنعت المحاكم بعد ذلك من إصدار أي أوامر بالإخلاء على الإطلاق، حتى لو تم تعليق تاريخ التنفيذ إلى ما بعد انتهاء فترة الإغلاق. وفي حالة الإنذار (4)، سُمح للمحاكم بإصدار أوامر بالإخلاء، لكن تم تعليق التنفيذ حتى بعد الإغلاق. وفي مستوى الإنذار (3)، ظل تنفيذ أوامر الإخلاء محظورًا، باستثناء الحالات التي قررت فيها المحكمة أنه من العدل والإنصاف تنفيذ الأمر.

على الرغم من هذه الإجراءات، سجلت قاعدة بيانات الانتهاكات، ما لا يقل عن 3688 ضحية لانتهاكات متعددة لحقوق السكن تشمل الإخلاء القسري، ومعظمهم في المستوطنات العشوائية. هناك حالتين، هدمت مدينة كيب تاون ما لا يقل عن 49 كوخًا في بلدة خايليتشا (Khayelistsha)، في نيسان/أبريل الماضي، عقب الهدم العقابي لخمسة منازل أخرى في بلدية إيثيكويني (eThekwini) في نهاية مارس/أذار الماضي.

غالبًا ما يكون من الصعب، التمييز بين عمليات الإخلاء الفردية والجماعية. فقد أفاد معهد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في جنوب إفريقيا (The Socio-Economic Rights Institution--SERI)،عن انتهاكات عديدة، مشيرًا أيضًا إلى قطع الخدمات عن الأسر التي فقدت دخلها أثناء الوباء، وتراكمت عليها متأخرات فواتير المياه والكهرباء، مما أدى بدوره، إلى تعميق تعرض السكان المستضعفين لخطر العدوى.

كذلك، وضعت كينيا تدابير حماية قضائية ضد عمليات الإخلاء القسري، ولكن سادت الاستثناءات على الرغم الحكم من المحكمة العليا الكينية، بوقف عمليات الهدم في مستوطنة غير رسمية في نيروبي، وقامت السلطات بإخلاء وهدم منازل أكثر من 7000 شخص منذ أبريل/نيسان الماضي. وشمل ذلك 5000 في مدينة كاريوبانغي (Kariobangi) وحدها، زاعمة إفساح المجال لبناء مرفق صرف صحي يموله البنك الدولي.

خلال الجائحة، أخلت السلطات المحلية البرازيلية، العديد من العائلات في مدينة ساو باولو، مما جعلهم يكافحون من أجل البقاء بأمان، في ثاني أكثر البلدان تضرراً بالوباء في العالم. في ريو دي جانيرو، عمل مشروع مجتمعات التحفيز التي مقرها الأحياء الفقيرة (favela/فافيلا)، الذي حمل شعار (RioOnWatch)، بمراقبة عمليات الإخلاء القسري، وغيرها من انتهاكات حقوق السكن والأرض، في الأحياء العشوائية بالمدينة خلال الجائحة. وقد كشفت مساهمات مشروع RioOnWatch في قاعدة بيانات الانتهاكات لشبكة حقوق

الأرض والسكن، عن نمط غير منقطع لعمليات الإخلاء القاسية بشكل خاص، على الرغم من أمر المحكمة العليا بحظر عمليات الإخلاء أثناء حالة الطوارئ الصحية العامة.

كما جرت عمليات إخلاء في كولومبيا: حيث قام مكتب عمدة مدينة بوغوتا والقوات العامة الكولومبية، بإخلاء عدة عائلات من منازلهم في مايو/آيار الماضي، في بلدة آلتوس دي لا إستانسيا (Altos de la Estancia)، فيما زعمت السلطات أن السماح لهم بالبقاء، سيعرضهم لخطرالانهيارات الأرضية. في خضم الوباء ، اختارت السلطات الحكومية المحلية هناك بدلاً من ذلك تعريض هذه العائلات المشردة حديثًا لخطر الإصابة بفيروس كورونا ، وعدم ترك أي مكان آخر للعيش فيه ودون تقديم أي مساعدة.

وفي هايتي، أمر رئيس بلدية كاب هايتيان (Cap-Haitien)، وزير العدل والأمن العام، بعملية كبيرة للشرطة لهدم حي شدا Shada2 في قرية دي ديو (Ville de Dieu))، حيث أصدر إنذارًا للسكان بإخلاء المكان في غضون 72 ساعة، لتجنب أن يصبح هناك "ضررًا إضافياً"، في العملية المستهدفة لعصابات محلية سيئة السمعة. وفي خضم الجائحة، واجه السكان الذين يكافحون يوميًا من أجل البقاء، الموظفين العموميين كتهديد آخر قائم. ولم ينص أمر الإخلاء الذي أصدرته الحكومة، على أية تدابير مخففة، مثل توفير الإسكان البديل، أو بذل أي جهد من قبل دولة هايتي، لضمان حقوق الإنسان للأشخاص الذين سيُجبرون على مغادرة منازلهم أثناء الجائحة. ولطالما كانت أحياء الطبقة العاملة المستضعفة والمهملة، دون مياه الشرب، أو الكهرباء أو غيرها من الخدمات الأساسية، مسرحًا داميًا للشرطة وقطاع الطرق. وفي الوقت الراهن، أصبح حي Shada2 الذي كان يأوي الألاف، ساحة خراب.

لم تكن هذه الظاهرة في خضم أزمة الفقر المعقدة، والكارثة البيئية، وفشل الدولة والجريمة، فريدة من نوعها في هايتي أو في العالم. فبالنسبة لهايتي، تعتبر قضية Shada2، حالة واحدة ضمن سلسلة مسجلة في قاعدة بيانات الانتهاكات أثناء الجائحة، مما أدى إلى تهجير وطرد أكثر من 40,480 مواطن هذا العام.



الشكل 5: مشهد لحي Shada2، قبل تعرضها للهدم. المصدر: Meds & Food for Kids .

سكان الريف

لم تكن جميع انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالموئل في حقبة جائحة كوفيد-19، في المراكز الحضرية فقط. فبينما أصبح سكان المناطق الريفية، متأثرين بشكل متزايد بالفيروس، تسببت مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، والاستيلاء على الأراضي، وقطع الأشجار، والصناعات الاستخراجية وغيرها من الأنشطة القائمة على التنمية، في حدوث انتهاكات وزيادة المستضعفين، على الرغم من حالة الطوارئ العالمية.

منذ مارس/أذار 2020، حينما كان كوفيد-19، بدأ ينتشر من مصدره القريب، جسدت حكومة مقاطعة شاندونغ(Shandong) (الساحلية الشرقية في الصين، هذا الاتجاه من خلال تجريف القرى باسم "تنشيط المناطق الريفية". وتُعرف تلك السياسة رسميًا باسم "الاندماجات القروية" (*合村并居 / hécūn bìngjū*)، في شاندونغ ، ويتم التعبير عنها بشكل ملطف باسم "مجتمعات ريفية جديدة" (*农村 新型 社区 / nóngcūn xīnxíng shèqū*) في أماكن أخرى. وتسعى تلك السياسة على مستوى الصين والتي تستهدف 250 مليون شخص – وهي أكبر حالة في التاريخ لنقل السكان قسرياً – إلى نقل المجتمعات الريفية إلى مجمعات سكنية جماعية. يتم إنشاء هذه المجتمعات الجديدة من خلال هدم العديد من القرى الطبيعية، وتكثيف السكان في مجمعات شاهقة مركزية تحيط بها الحقول.

على سبيل المثال، تعمل مدينة جياژو (Jiazhou)، خارج مدينة قينغداو (Qingdao) الساحلية، على إزالة 460 قرية، ليتم دمجها في 82 قرية مركزية بحلول نهاية عام 2020. وتقوم مقاطعة لينيي (Linyi)، في مدينة ديژو (Dezhou)، بتدمير 417 قرية، مع 31 قرية فقط مؤهلة كمحمية خاصة. وحددت مدينة Dezhou، وحدها إجمالي 5060 قرية للتدمير، والإخلاء القسري، وتجميع حوالي 2.7 مليون من سكان الريف.

على الرغم من توجيهات الحكومة المركزية، إلا أن العديد من الحكومات المحلية في الصين اتخذت نهج "الهدم أولاً، وإعادة التوطين لاحقًا"، مما تسبب في فقدان القرويين لمنازلهم دون سكن بديل.و تعرض القرويون الذين رفضوا التوقيع على اتفاقات الامتثال، إلى الترهيب والهدم القسري والضرب. كما واجه الآباء الذين بقوا في منازلهم مضايقات في شكل تخريب حقولهم، وتدمير المحاصيل، وانقطاع الكهرباء والمياه، وتخريب منازلهم.



الشكل 6: 15 يناير في مدينة كايكزي/ Caixi، قرية هيتودين/ Hetoudian، مجتمع بحيرة Longquan المتكاثف في مقاطعة شاندونغ (Shandong) المصدر: شينخوا.

الشعوب الأصلية

أفاد المقرر الأممي الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والرأي العام العالمي، بشأن طريقة حالات الطوارئ أثناء الإجراءات المقيدة لكوفيد –19، بأنها قد زادت من تهميش المجتمعات الأصلية، وعسكرة أراضيهم. وتنذر مثل هذه الممارسة بتجاه وشيك، حول انتهاكات لحقوق الأرض أخذة في الظهور، تستهدف الشعوب الأصلية المستضعفون بشكل خاص. وقد سجلت قاعدة بيانات الإنتهاكات، تلك الانتهاكات المستمرة، ونزع ملكية الشعوب الأصلية لأراضيهم، بدءًا من الحالات التي تورط فيها المنقبون، ومربوا الماشية في منطقة الأمازون البرازيلية، إلى القطع الجائر للأشجار، ومستثمري زيت النخيل في إندونيسيا، إلى التعدين والصناعات الاستخراجية في سمايلاند الفنلندية. كما تم الإبلاغ عن محاولة واحدة على الأقل للإخلاء العنيف في غواتيمالا، حيث سجلت قاعدة بيانات الانتهاكات، في أبريل/ نيسان، قيام عملاء شركة أمنية خاصة، بمحاولة إبعاد أفراد مجتمع المايا قيكتشي (Q'eqchi Maya) من الأراضي التي تطمع بها شركات زيت النخيل الخاصة العاملة في المنطقة. دفاعًا ضد الغزاة، تُرك شعب المايا قيكتشي، لأجهزتهم الخاصة.

وفي بنغلاديش أيضًا، حاصر الإخلاء عائلات الشعوب الأصلية في قرية موسرويل (Musroil) في مقاطعة راج شاهي (Rajshahi) شمال البلاد. فهناك، قامت الكنيسة الكاثوليكية بإخلاء المجتمع بشكل تدريجي، وذلك لإفساح المجال أمام بناء دير جديد على أرض تطالب بها الكنيسة. حيث كانت الأرض محل نزاع منذ عام 2017، عندما نكث القس الجديد لكنيسة القديس بطرس بوعد سلفه، بأن السكان يمكن أن يسكنوا الأرض والمساكن المبنية هناك. الحالة النموذجية هي لماري بيسواس(Mary Biswas)، سيدة أربعينية، وهي أرملة كاثوليكية باهارية وأم لثلاثة أطفال، أُجبرت على مغادرة منزلها في قرية مسرويل في نهاية فبراير/شباط 2020، بعد أن أغلق مسؤولو الكنيسة منزلها.بحلول مايو/آيار 2020، كانت الأراضي في البرازيل قضية لخمسة نزاعات كل اليوم، بزيادة قدرها 23٪ عن عام 2018، مع مقتل 32 من المدافعين عن الأراضي حتى الأن في 2020. كانت فالي دو جافاري (Vale do Javari)، موطن شعب كاناماري (Kanamari) في ولاية أمازوناس، وواحدة من المحميات الأصلية الأكثر عرضة للإصابة بـ كوفيد–19، بسبب الاتصال بعمال المناجم غير النظاميين، وقاطعي الأشجار غير القانونين. وأخيرًا، في تموز/يوليو، أمرت محكمة برازيلية، بإزالة 20 ألف عامل منجم ذهب من حديقة يانومامي (Ianomami)، وأمرت إدارة جايير بولسونارو(Jair Bolsonaro)، بوضع خطة فورية لوقف انتشار الوباء في المنتزه.



*الشكل 7: لقاء بين زعماء قبائل يانومامي/*Yanomami*، ويوكوانا/*Ye'kwa أمريكا شمالية*، لوضع استراتيجية دفاعهم ضد غزاة الأرض. المصدر: Victor Moriyama*

اللاجئون والمهاجرون والمشردون

كما لوحظ أعلاه، يعتبر اللاجئون والمهاجرون والمشردون، من بين أكثر الفئات استضعافاً في أي وقت، ناهيك عن أزمتهم المعقدة، فبينما يواجهون الآن جائحة عالمية. أصبحت محنتهم في سياق كوفيد-19، نموذجاً للتدمير في 8 سبتمبر/أيلول 2020 بإضرام النيران مخيم موريا (Μόριας)، في جزيرة ليسبوس اليونانية. مخيم موريا، الذي شُيد في الأصل لإيواء 3000 لاجئ وطالب لجوء، واستضافت بدلاً من ذلك، ما يقدر بنحو 13.000 في وقت اندلاع الحريق. وقد حصل المخيم بالفعل على التميز في عام 2018، باعتباره "أسوأ مخيم للاجئين على وجه الأرض"، وفي عام 2019، أطلق عليه "معسكر اعتقال على التراب الأوروبي". وتؤكد الحكومة اليونانية أن الحرائق اندلعت عمداً، من قبل مهاجرين احتجاجًا على الإغلاق المفروض بسبب تفشي كوفيد-19بين سكان المخيم.

ينافس مخيم موريا/ Mória في بؤسه، مخيم الركبان سيئ السمعة، الذي يضم نازحين سوريين في منطقة صحراوية محرمة في قلب الحدود السورية والأردنية والعراقية. حيث بدأ عشرات الآلاف من السوريين في الوصول إلى هناك في عام 2015، بعد رحلات شاقة، هربًا من الحرب في سوريا وما يسمى بميليشيات الدولة الإسلامية. وفي غضون عام، تنامى عدد السكان إلى حوالي 70000، لكنه انخفض إلى حوالي 10000 في الوقت الراهن. فالظروف المادية والجوية لا تحتمل في أي موسم، فيما يظل المخيم معزولاً في الغالب عن قوافل الإغاثة، ويتعين على السكان الاعتماد على الإمدادات غير المنتظمة والمكلفة، التي يتم تهريبها.



الشكل 8: العمل مع متطوعين آخرين، عطور نفرا (يسار) تشرح كيفية غسل اليدين بشكل صحيح، للتخفيف من مخاطر كوفيد-19. هي واحدة من عدد من النساء اللواتي يعملن على رفع مستوى الوعى المجتمعى بشأن فيروس كورونا المستجد فى نيسان / أبريل 2020 فى مخيم أبناء مهين للنازحين فى شمال محافظة إدلب فى سوريا. المصدر: OCHA.

وعلى الرغم من انتشار كوفيد-19، في كل من سوريا والأردن، لم يتم العثور على أي حالة في مخيم الركبان. ومع ذلك، بعد أن قام مسؤولوا الأمن الأردني النقل القسري لعشرة لاجئين سوريين إلى هناك، قادمين من مخيم الأزرق في الأردن في 10 أغسطس/آب، ثبت إصابة اثنين منهم بفيروس كوفيد-19، مما أدى إلى إدخال المرض إلى مخيم الركبان للمرة الأولى.

شعوب تحت الاحتلال/ الاستعمار

في الدول والسكان الذين لا يزالون خاضعين للاحتلال و/ أو الاستعمار، لم تشهد الأزمة الصحية العالمية أي توقف في هجمات الإخلاء القسري، وهدم المنازل، ونزع الملكية، وزرع المستوطنين الأجانب. بل، لم تشهد الجائحة، سوى تسارع في الممارسة، والآثار التراكمية، لانتهاكات حقوق الإنسان في الموئل الخاص بالشعوب الأصلية، من خلال أنماط تشكل جرائم جسيمة، تتمثل في نقل السكان في كل من كشمير، وفلسطين، والتبت، والصحراء الغربية.

ويشكل الفلسطينيون موضوع دائم لانتهاكات حقوق السكن والأرض، منذ ما يقرب من قرن. ومع ذلك، فإن الفترة الحالية تتابع عن كثب المراجعات الدورية المزدوجة لأداء إسرائيل كدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ومع انتهاء هذه العمليات في أواخر عام 2019، أثارت منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية الجدل بنجاح أمام هيئات المعاهدات، بأن إسرائيل تدير نظام الفصل العنصري مطبق ضد الشعب الفلسطيني ككل.

على الرغم من هذه النتائج وجائحة كوفيد-19، فإن هذا المثال الجوهري للاستعمار الاستيطاني الأخير، قد تقدم بخطى سريعة، مع نقل السكان الإسرائيليين ونزع ملكية الشعب الفلسطيني. إلا أنه، وفي تزامنًا حديثًا مع الجائحة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية رسميًا ضم الضفة الغربية، مستهدفة سلة غذائها: وهي وادي الأردن. وبتشجيع من خطة ترامب- كوشنر الناهبة والتي تعرف بـ"صفقة القرن"، وبتمكين جريمة المنظمة عبر الحدود من البيت الأبيض في الولايات المتحدة، هذا التطور، قد أطلق أيضاً أنماطاً جديدة من تحركات المستوطنين غير القانونية تمثل كل شكل من الأشكال الثلاثة الجديدة للانتهازية لنهب أراضي الفلسطينيين، والمياه وغيرها من الموارد الإنتاجية، وحرق وتخريب حقول المحاصيل، وبساتين الفاكهة، والزيتون وقتل الماشية.



الشكل 9: فتاة فلسطينية تنظر في ذهول إلى سلطات الاحتلال في بلدية القدس، التي تجبر والدها على هدم منزل العائلة بيده. المصدر: مركز أبحاث الأراضي – القدس

يرسم مركز أبحاث الأراضي الفلسطيني – القدس (LRC) لحظة بلحظة، خريطة لتزايد نهب الأراضي، وهدم المنازل، والتخريب الزراعي بمساعدة تحركات المستوطنين، التي تعمل خلال الوباء، ساعية إما إلى تسريع أو استباق أو استبدال مخطط الضم الأمريكي الإسرائيلي من خلال جرائمهم دون أي رادع. وفي الوقت نفسه، وثق أيضاً، مركز أبحاث الأراضي، حالات لنمط إسرائيلي قاسٍ بشكل خاص، لعمليات هدم المنازل كإجراء عقابي، والذي يتضمن إجبار المالكين على هدم منازلهم، والذي يتم غالبًا في مشهد مهين لعائلاتهم وجيرانهم.

وفي نفس الفترة، أصدر المركز الإعلامي الفلسطيني لحقوق الإنسان والديمقراطية – شمس، ثلاثة تقارير حول انتهاكات حقوق الموئل في وسط الجائحة. حيث غطى تقرير شمس عن غزة، الوضع في تلك الأراضي المحتلة، التي يزيد عدد سكانها عن مليوني نسمة، يعانون الإفقار إلى حد كبير تحت الحصار الإسرائيلي المفروض عليهم، منذ فترة طويلة والتي تتركز في حدود 363 كيلومتر مربع.

فيما تحجز كذلك، إسرائيل حوالي 21٪ من الأراضي باعتبارها "منطقة عازلة"، فإن الكثافة السكانية في غزة هي الأعلى في العالم، حيث بلغت 60,777 فردًا لكل كيلومتر مربع، مع وجود فرص ضئيلة للتباعد الاجتماعي. علاوة على ذلك، تعرض القطاع الصحي في غزة، للدمار بسبب الحروب الإسرائيلية المتتالية التي استهدفت المنازل، والبنية التحتية، والمستشفيات، والعاملين في القطاع الصحي، في حين أن القيود الإسرائيلية المشددة على حركة سكان غزة، تمنع حتى العديد من الحالات الطبية الأشد خطورة من الوصول إلى العلاج الضروري خارج قطاع غزة.

كذلك، يعاني قطاع غزة من وضع غير طبيعي يجمع بين نقل السكان، وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى المتعلقة بالموئل. فيما أعلنت الأمم المتحدة أن قطاع غزة سيكون غير صالح للسكن بحلول عام 2020، إلا أن ثلاثة عوامل مرتبطة بالموئل قد أدت إلى ذلك: (1) جريمة نقل السكان منذ عام 1948، وتركيز اللاجئين الفلسطينيين في غزة، والذين يشكلون الآن أكثر من 70٪ من سكان غزة المكتظين؛ (2) الآبار والمضخات الإسرائيلية التي تحول التدفق الطبيعي لطبقة المياه الجوفية إلى غزة و (3) المستوطنين الإسرائيليين الزراعيين في الفترة من 1972–2005، الذين أفرغوا أحواض المياه العذبة الارتوازية الرئيسية في قطاع غزة. فهذه العوامل قد حالت دون مستوى خدمة المياه المطلوبة لتعزيز الصحة، وساهمت في وضع يشار إليه بإسم "البيئة السامة" أو "المحيط الحيوي للحرب".

وفي تقرير خاص عن فترة الجائحة، تناول منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية (NCF)، أوضاع السكان البدو في منطقة النقب الفلسطينية التاريخية، التي احتلتها القوات الإسرائيلية، وضمتها في عام 1948، وطهرتها عرقيًا خلال الفترة 1951–1953، مما أدى إلى تدمير 108 قرية ونقطة قرية. وبين مارس/ أذار، وسبتمبر/أيلول 2020، جمعت أنشطة المراقبة والتوثيق من قبل منتدى التعايش السلمي، لحقوق المجتمع في السكن والأرض، أكثر من 70 حادثة، استمرت فيها سلطات الإنفاذ في إصدار أوامر الهدم، وتنفيذ عمليات الهدم، ومضايقة، وغرامات على مربي الماشية والرعاة.

ويشير تقرير المنتدى، إلى أنه من المتوقع أن يصل عدد السكان الفلسطينيين الأصليين في النقب، إلى حوالي 400.000 بحلول عام 2030، واعتبارًا من عام 2017، يعيش أكثر من 28٪ من السكان الأصليين في النقب (حوالي 100.000–86 نسمة) في قرى غير معترف بها، لا تظهر في أية خرائط رسمية. وبالتالي، تحرم دولة إسرائيل معظم تلك القرى من الخدمات الأساسية، مثل المرافق الصحية، والتعليمية، وتفتقر جميعها إلى البنية التحتية، بما في ذلك الاتصال بشبكة الكهرباء الوطنية، والمياه الجارية، والطرق المعبدة، ونظم الصرف الصحي. إن الوضع "غير المعترف به" لهذه القرى يجعل من المستحيل على السكان الحصول على تصاريح البناء، مما يجبرهم على العيش تحت تهديد مستمر بالهدم كإجراء عقابي.

وقد سجلت قاعدة بيانات الانتهاكات، القضية الجارية المتمثلة في قيام الصندوق القومي اليهودي الإسرائيلي (JNF)، وسلطة الأراضي الإسرائيلية الحكومية (ILA) ، بنهب الأراضي، وإصدار أوامر بهدم سبعة قرى فلسطينية في النقب، من أجل زرع الأشجار في مكانها بشكل يثير الشكوك في تلك الأغراض البيئية. وبحلول 1 مايو/أيار 2020، أفادت التقارير أن جرافات الصندوق القومي اليهودي، قد قامت بالفعل بتجريف ما لا يقل عن 50 دونم (5 هكتارات)، من أراضي خربة الوطن، كجزء من عملية إزالة أكبر، تبلغ مساحتها 2000 دونم (200 هكتار).

وفي جائحة كوفيد–19، هدمت الشرطة الإسرائيلية، وما يسمى بسلطة تطوير النقب، ووحدة Yoav الهدامة، قرية العراقيب الفلسطينية للمرة 178. فهذه القرية إحدى قرى النقب، المحرومة من الاعتراف بها، وهي مهددة باستمرار بالتشريد والطرد، لكنها منذ عام 2000 تقاوم عمليات الإزالة العنيفة المتكررة لها، من خلال إعادة البناء. وتسعى الإجراءات المتكررة من قبل الصندوق القومي اليهودي، وإدارة الأراضي

الإسرائيلية، إلى دفع القرويين إلى اليأس، وتشريدهم من أراضيهم. جاء الهدم الأخير قبل 24 ساعة فقط، من فرض الحكومة الإسرائيلية إغلاقًا شاملاً بذريعة الحد من انتشار فيروس كورونا، وفي وقت استمرار موجة الحر.

هناك إقليم آخر له تسلسل زمني مماثل من الاحتلال، هو إقليم كشمير، الذي ظلت أراضيه وشعبه تحت إدارات أجنبية متعددة في باكستان، والهند، والصين، لمدة سبعة عقود. المثال المشترك والمتمثل في نزع التمكين، والعسكرة، والاستيلاء على الأراضي، قد ميز إقليم جامو وكشمير خلال الجائحة، والتي أعقبت أزمة الهند بإلغاء الحكم الذاتي للأراضي الواقعة تحت إدارتها/ احتلالها في عام 2019.

وبسبب قطع الإنترنت والقيود الأخرى التي فرضت على التغطية الصحفية من كشمير التي تحتلها الهند، فقد سمحت فقط بسجلا جزئياً للظهور. ومع ذلك، فقد سجلت قاعدة بيانات الانتهاكات، أربع حالات رئيسية لنزع ممتلكات المدنيين، وتدمير منازلهم أثناء الجائحة، بما في ذلك تلك الأسر التي وقعت في مرمى نيران الجيش الهندي، ومقاتلي المقاومة. ويُنظر إلى الضحايا الـ 415 الذين تم التعرف عليهم في هذه الحالات، على أنهم لا يروون سوى جزء بسيط من القصة، حيث تتعرض البلاد لموجة جديدة من التلاعب الديموغرافي، ونقل السكان، مما يستدعي تشابهات معاصرة مع قضية فلسطين، ويلخص التفاعل بين الجائحة والصراع.



الشكل 10: النساء الكشميريات يشعرن بالحزن بالقرب من المباني السكنية التي تضررت خلال معركة بالأسلحة النارية في سريناغار وجامو وكشمير يوم الثلاثاء، 19 مايو/آيار 2020. المصدر: أسوشيتدس برس.

ظلت التبت وتركستان الشرقية/شينجيانغ (Xinjiang) دولتين وشعوب متميزة، تحت حكم جمهورية الصين الشعبية، منذ ضمهما بداية في منتصف القرن العشرين. واكتسبت حالة الأويغور في تركستان الشرقية سمعة سيئة في الفترة الأخيرة، بسبب قيام الصين بتركيز حوالي مليون شخص من عرق الإيغور في معسكرات ما يسمى بـ "إعادة التعليم". وفي حين أن شبكة حقوق الأرض والسكن تقدم تقارير عن قضايا حقوق السكن والأرض في شينجيانغ/ تركستان الشرقية لأكثر من عقد، فقد تم تخصيص مبادرة شبكة التضامن الخاصة بها، للتحليل المقارن والفهم المتبادل لقضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالموئل بين جميع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي والهيمنة الخارجية.

أثناء جائحة كوفيد-19، وجدت شعوب الأويغور والتبت المحتلة نفسها، عند نقطة الصفر، كما كانت من قبل. فقد تعرض التبتيون منذ أمد طويل في ظل حكم الصين، لإعادة الإسكان، وإعادة التوطين القسري، ومع ذلك، فقد شهد هذا العام تطورًا جديدًا مع سلطات مقاطعة هان الصينية، التي انخرطت في نقل طموح لسكان التبت الريفيين إلى معسكرات العمل القسري. وتشير التقارير المسجلة في قاعدة بيانات الانتهاكات، بما في ذلك صور الأقمار الصناعية، إلى أن عدد الذين تم إجلاؤهم قسراً ونقلهم من أراضيهم، من السكان الريفيين في إقليم التبت هذا العام قد بلغ 500 ألف شخص.

الأشخاص العالقون في الحرب

على الرغم من مناشدات الأمين العام للأمم المتحدة، وأخرين من قادة العالم، لم تصمت الأسلحة في عصر جائحة كوفيد-19. فلا تزال أربع حروب كبرى دائرة (مسببة 10.000 حالة وفاة عنيفة مباشرة في العام الحالي أو السابق) في كل من أفغانستان، والمكسيك، وسوريا، واليمن. أما الحروب الأقل ضراوة (تسببت في مقتل ما بين 1000 و9.999 بشكل مباشر) في 11 صراع دائرهذا العام، مع 18 صراعًا طفيفًا حاليًا (نتج عنه 100-999 حالة وفاة عنيفة مباشرة)، و 15 مناوشة مستمرة (أقل من 100 حالة وفاة).

في سوريا، بدأ عام 2020 بـ900 ألف مواطن نازحون حديثًا من الحرب في شمال غرب البلاد، حيث استولت القوات الحكومية على بلدات في محافظة حلب، وقصف النظامين الروسي والسوري للعائلات النازحة في محافظة إدلب، ما أدى إلى إكتظاظهم بشدة، وباتوا معرضون لمزيد من الهجمات. وقد أفاد المتحدث باسم الأمم المتحدة، أن النازحين "الغالبية العظمى النساء والأطفال، الذين أصيبوا بصدمات نفسية، وأجبروا على النوم في العراء في درجات حرارة متجمدة، لأن المخيمات ممتلئة". وقد تعرضت المرافق الصحية، والمدارس، والمناطق السكنية، والمساجد، والأسواق، للقصف، مما تسبب في أكبر نزوح فردي للحرب المستمرة منذ تسع سنوات، ومواجهة خطر تفشي الأمراض من قبل انتشار كوفيد-19، في بقية العالم الذي يبدو أنه غير مبال.

بحلول أبريل / نيسان، كان أهالي عفرين، الذين نزحوا بالفعل إلى قريتي راجو وشرا، بعد غزو القوات التركية قبل عامين، لا زالوا يتعرضون لهجمات عسكرية تركية، فضلاً عن تهديد جائحة فيروس كورونا. وفي حزيران/ يونيو، ظهرت تقارير عن قيام الجيش التركي، بهدم قرية اليزيدية، في منطقة تل تمر ورأس العين، بمحافظة الحسكة شمال شرقي سوريا. وقد دمر الجيش التركي 30 منزل من أصل 200 في الداودية، وقام بتجريف أراضي عشر عائلات في حالة واحدة. ومع ذلك، أدت هذه العملية، إلى نزوح ما يقدر بنحو 300 ألف مدني من منازلهم، وحرمانهم من حقهم في العودة والوصول إلى ممتلكاتهم .

وقد أصبحت عملية رد المساكن والأراضي والممتلكات، أكثر صعوبة خلال الجائحة، بالنسبة للسوريين من منطقة الغوطة، ضاحية دمشق التي حاصرتها قوات الحكومة السورية في عام 2018. ففي أواخر حزيران/يونيو 2020، سجلت قاعدة بيانات الانتهاكات، أن هناك حوالي 13.000 شخص من الغوطة الشرقية، يسعون لإثبات ملكية عقاراتهم هناك، حيث شهدوا "فوضى عقارية" تسببت في نزاعات، وتلاعب بالأسعار، وحرمانهم من حقوق الملكية. وقد تم فهم هذا كجزء من الإجراءات العقابية الحكومية، ضد السكان المحليين، مع إزالة سجلات الممتلكات المحلية، واستحداث المديرية العامة للشؤون العقارية في منطقة المزة بالعاصمة دمشق.

أما اليمن فهى بلد دمرته تسع سنوات من الانتفاضة والحرب اللاحقة، حيث قبل ما يقرب من ثلاث سنوات من ظهور جائحة كوفيد-19، أعلنت الأمم المتحدة اليمن كأسوأ أزمة إنسانية على وجه الأرض. ويعتمد حوالي 80٪ من سكانها البالغ عددهم 27.5 مليون نسمة، أي حوالي 24 مليون شخص، على المساعدات للبقاء على قيد الحياة، ويقترب الملايين من المجاعة. كما أدت الصدمات الاقتصادية، والصراعات، والفيضانات، والجراد الصحراوي، والآن جائحة كوفيد، إلى خلق "عاصفة قوية" يمكن أن تعكس المكاسب المتواضعة- والتي تحققت بشق الأنفس- في مجال الأمن الغذائي. فقد تسبب فيروس كورونا مؤخراً، في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 35٪، ولم يتم استلام سوى 40٪ من المساعدات الحالية حتى الآن.

إضافة إلى 3 مليون و900 ألف يمني (13٪ من السكان) نزحوا بسبب الحرب، هناك 750 ألف شخص آخرون، معرضون حاليًا للخطر في يوم الموئل العالمي 2020، حيث تنتقل الحرب إلى منطقة مأرب الغنية بالغاز. ومع ذلك، فإن انتهاكات حقوق السكن والأراضي في

اليمن اليوم، هي أيضاً تراكمية، حيث كان النظام السابق لـ علي عبد الله صالح، قد خلف بالفعل عددًا لا يحصى من المواطنين الذين تم تجريدهم من الممتلكات. ومن بين الحالات المبلغ عنها مع عدد موثوق من ضحايا الاستيلاء على الأراضي وننزع الملكية، من قبل النظام السابق، تم تسجيل حوالي 380 ألف في قاعدة بيانات الانتهاكات، ولا تزال تلك الحالات وغيرها غير المعدودة من دون إنصاف.

في هذا العام، تمكنت كذلك، قاعدة بيانات الانتهاكات، من رصد حالات انتهاك لحقوق السكن والأرض، بسبب النزاعات التي تقع خارج الفئات المعتادة للحروب، والمناوشات العسكرية المعلنة، أو المعترف بها رسميًا. وتجدر الإشارة في سياق الوباء العالمي إلى أن سلسلة من أربع هجمات كبرى على المدنيين في قرية موسيمُبوا دا براية (Mocímboa da Praia)، موزمبيق، من قبل متشددين جهاديين معروفين باسم عربي حركي، أهل السنة والجامعة/ أنصار السنة (الشباب)، ويعملون في المنطقة المهملة تاريخياً، والتي يُحتمل أن تكون غنية بالوقود الأحفوري منذ عام 2017. وعلى الرغم من أن معظم التقارير الصحفية، والحكومية، لا تحدد أعداد الضحايا، باستثناء عشرات الأشخاص الذين قتلوا، فإن تقديرات عدد الذين تم إخلائهم وطردهم من ممتلكاتهم تتجاوز 250 ألفاً منذ آذار/مارس 2020 وحده.

الأشخاص الخاضعون للخصخصة والأموال

قبل الوجائحة، كان تركيز الثروة والتفاوتات في الدخول، أكبر بالفعل مما كان عليه في العصر الذهبي من القرن الماضي. الآن، ما تتطور كأزمة صحية عالمية في شكل كوفيد–19، أصبحت كذلك الآن، أزمة اقتصادية ومالية معقدة ذات أبعاد تاريخية. فالفجوة المتزايدة بين المستأجرين والمالكين في الأزمات الاقتصادية والمالية لم تتفاقم إلا في ظل الجائحة الحالية.

الكثير من تسليط الضوء على سياسة الإسكان أثناء الوباء قد عالجت على نحو سليم، الحالات الطارئة للأشخاص الذين وجدوا، أو سيجدون أنفسهم في مساكن غير آمنة أو بلا مأوى. في حين أن هذه الشريحة من السكان المستأجرين ودافعي الرهن العقاري، وكما لوحظ أعلاه، خاصة إن كانوا من الأقليات، تواجه المزيد من التهديدات لأمن حيازتها، فقد تكهن تيار آخر من التعليقات بشأن احتمال انخفاض قيم العقارات. وقد ظهر هذا في الأفق في وقت غير مسبوق من سياسات الخصخصة، وأمولة السلع والخدمات العامة، بشكل عام، ولكن بشكل خاص، ظهر في الإسكان المدعوم، أو الذي تم دعمه رسمياً لضمان المسكن – حتى السكن الملائم – للأسر ذات الدخل المنخفض. وفي حين أن خيارات الإسكان العام المتبقية، قد تكون محمية مؤقتًا من عمليات الإخلاء، لكن الخسارة المتزايدة في خيارات الإسكان المدعومة من القطاع العام، قد تركت أعدادًا متزايدة من السكان ذوي الدخل المنخفض، تحت رحمة كبار الملاك من القطاع الخاص، بما في ذلك الظاهرة المتنامية للمستثمرين من خارج الإقليم، والشركات عبر الوطنية.

وأحد الأمثلة على ذلك هو صندوق فونوفيا (Vonovia) العقاري، المدرج في مؤشر داكس (DAX)، وهو منتج من عمليات بيع المساكن الاجتماعية الألمانية للمستثمرين الماليين. وحولت فونوفيا هذا الإسكان إلى أصول في السوق المالية العالمية، واستخرجت الإيجارات، وأعادت استثمار القليل أو لم تستثمره، للحفاظ على قابلية السكن أو تحسينه. وبعد التعافي الألماني من الأزمة المالية (الدورية) السابقة في عام 2008، جلبت صناديق الاستثمار الكبيرة شركات الإسكان الخاصة بها، إلى البورصة، ما أدى إلى تسريع عملية الملكية، وتركز رأس المال. وتُصنف فونوفيا الآن كأكبر مالك خاص في النمسا والسويد، ولها حصة كبيرة في الإسكان في فرنسا. وفي 26 حزيران/يونيو 2020، أعلنت عن توسع إضافي في هولندا.

ويتوقع المراقبون المتمرسون من جميع أنحاء أوروبا، بالقوة المتنامية لهذه الشركة، وغيرها من مالكي العقارات العابرين للحدود، والتي عادة ما تزيد الإيجارات لتعظيم الأرباح. وإلى جانب الدعوات إلى وقف الإيجار أثناء الجائحة، يطالب المستأجرون والمنتقدون صندوق فونوفيا،

بإعادة توزيع الإيجارات المرتفعة، من خلال وضع حد أقصى للإيجارات وإجراء تخفيضات فيه، وتجديدات المساكن الملائمة للمناخ، وإنشاء صندوق تضامني لدعم مخزون الإسكان الاجتماعي المتضائل منذ فترة طويلة.

هوسبي، وهو أحد الأحياء الأكثر حرمانًا في العاصمة السويدية، ستوكهولم، التي تضررت بشدة من فيروس كورونا. تدلت أعلام صفراء من مبانيها السكنية، تحمل معها شكل رمزي بمطالب المستأجرين بإلغاء الإيجارات. فعادة، عندما يضطر المستأجرون إلى التوفير، فإنهم دائمًا ما يعطون الأولوية للإيجار، لأن البديل عن السكن الآمن سيكون دائمًا أسوأ، وأكثر تكلفة على الصحة، وغيره من جوانب الرفاه، وليس فقط في برد الشتاء السويدي الذي يقترب بسرعة. لذلك، الإعفاء المطلوب من الإيجار، سيُمكن المستأجرين من تلبية الاحتياجات الحيوية الأخرى أثناء الجائحة.

وفي عام 2019، اشترت فونوفيا محفظة عقارات هوسبو (Husby) من شركة بْلاكْستون (Blackstone)، في نفس الوقت الذي اتهم فيه المقرر الأممي الخاص المعني بالحق في السكن الملائم، المالك العالمي، بتعميق أزمة الإسكان في العالم. مثلما فعلت شركة بْلاكْستون من قبل، قامت شركة فونوفيا، بإجراء بعض أعمال التجديد فقط لشقق هوسبو، بعد أن غادر المستأجرون الشقق، ثم إعادتها مرة أخرى لسوق الإيجار، بمعدل 40٪ زيادة عن ذي قبل.

و تم استثمار رأس المال، فيما يسمى بمشاريع "التحديث"، وهي مشروعات لمواد عازلة ذات مواصفات، حيث أتاحت في ألمانيا، إحداث زيادات ضخمة في الإيجارات. وبعد العديد من الاحتجاجات والتغييرات في هذا النظام الفضفاض في عام 2018، قررت فونوفيا وقف الأعمال الكبيرة في مشاريع المواد العازلة وتحويل الطريقة إلى تجديدات محدودة للشقق الفردية الشاغرة، لعقود إيجار جديدة، وبإيجارات مرتفعة.

في برلين، تفاعل السياسيون، وقدموا لوائح أكثر صرامة مثل تحديد سقف الإيجار. وذلك، بصورة جزئية، بسبب شركات مثل فونوفيا، لا يمكنها زيادة الإيجارات أعلى بكثير من حد الأجور إلى الأبد، فهي مجبرة على النمو والتوسع خارج الحدود الإقليمية، لإرضاء مساهميها، وأسواق رأس المال. وكما يوضح أحد المدافعين عن المستأجر الألماني، كْنوت أونغير (Knut Unger)، بقوله "لذلك، فهم حريصون جدًا على توسيع نطاق نموذجهم الصناعي المحسّن مالياً، وتوسيعه ليشمل عقارات الإسكان الاجتماعي السابقة في بلدان أخرى."

وعلى ضوء هذه الخلفية ، *ذكرت صحيفة نيويورك تايمز* في وقت مبكر من الجائحة، كيف حققت وول ستريت، الاستيلاء على قطاع الإسكان، بقيمة 60 مليار دولار أمريكي، ومئات الآلاف من منازل الأسرة الواحدة في الولايات المتحدة، سقطت في أيدي الشركات العملاقة، مما أدى إلى الضغط على المستأجرين للحصول على إيرادات. و "جعل الحلم الأمريكي بعيد المنال".

وبتنحية الأحلام الأمريكية جانباً، فقد شهدت فترة الجائحة، سقوط الاقتصاد اللبناني الأصغر في أزمة نسبياً، قبيل اجتياح كوفيد -19. وقد تسبب أداء سوق العقارات النيوليبرالي والاقتصاد الريعي غير المنتج في لبنان، إلى جعل الإسكان عالقاً، كمؤشر رئيسي على الفساد غير المحسوس في البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، بل وفيما يتعلق بانهيار الثقة الشعبية في نظام الحكومة الطائفي المتحجر، الذي تم التفاوض عليه مع الانتداب الفرنسي قبل منح البلاد استقلالها في عام 1943، كان التمتع الكامل بالحق الإنساني في السكن الملائم مستحيلاً، نتيجة العيوب المنهجية العميقة طويلة الأمد. والتي شملت، الكلفة المرتفعة للسكن مقارنة بمستويات الأجور، عدم التوافق بين العرض والطلب في قطاع الإسكان،

زيادة التفاوت في الدخل والثروة، فضلا عن التفاوتات الاقتصادية بين المناطق، هيمنة نموذج التطوير العقاري لصالح الهدم والإخلاء، عدم وجود سياسات وطنية، أو وزارة مخصصة للإسكان. بالنسبة للبنانيين، أصبح الإسكان والتكاليف المرتبطة به محفوف بالمخاطر، مع سياسات الأمولة لجميع السلع والخدمات العامة في الاقتصاد الريعي الوطني، الذي أغرق الدولة أكثر من أي وقت مضى في مديونية، لا يمكن السيطرة عليها، لا سيما، البنوك الوطنية ذات الانتماء الطائفي، والمرتبطة بالأحزاب السياسية.

كان هذا موضوع تقرير المجتمع المدني في يوليو/ تموز 2020 إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بشأن حق الإنسان في السكن اللائق من أجل المراجعة الدورية الشاملة الحالية لدولة لبنان. وفي غضون ذلك، ومع انتشار الجائحة، وتوقف الاقتصاد اللبناني، ظل شبح الإخلاء، يتربص بمئات الآلاف. ومع ذلك، لم يكد هذا التقرير أن يصل إلى جنيف، عندما أدى انفجار هائل في مرفأ بيروت إلى مقتل 192 شخصًا، وتخريب أو تدمير 80 ألف منزل ووحدة سكنية، وترك 300 ألف بيروتي بلا مأوى. فتلاقي الأزمات ما كان يمكن أن يأتي في وقت أسوأ من ذلك لهذا للبلد.



الشكل 11: مشهد يوم 4 أغسطس/آب 2020، لانفجار كمية ضخمة من مادة نيترات الأمونيوم، كانت نخزنة في مرفأ بيروت على (اليسار). المصدر: CEO Magazine. الصورة لمباني متضررة من الإنفجار وعلى بعض أميال على (اليمين). المصدر: وائل حمزة/EPA.

حماية بعضنا البعض

في ضوء هذه اللوحة الخاصة بالسكن اللائق، والأراضي، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالموئل، التي تم سردها هنا، وتم تسجيلها في قاعدة بيانات انتهاكات شبكة حقوق الأرض والسكن، قد يكون من المصطنع استخلاص الحالات في فئات مرتبة بحسب الفئات الاجتماعية والظروف الفريدة. في حقيقة الأمر، جزء من طبيعة الجائحة العالمية هو تأثيرها الحقيقي أو المحتمل علينا جميعًا، وفي كل منطقة وفي كافة الظروف.

كما نتعلم من الحالات التي تم إدخالها في قاعدة بيانات الانتهاكات، نجد كذلك، فئات متداخلة من الاستضعاف والإيذاء، كما هو الحال في مدينة بنغالورو (Bengaluru) الهندية، حيث وجد العمال المهاجرون، وهم من "الطبقة الدنيا"، منازلهم مدمرة عند عودتهم من قراهم بعد تدابير الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19. وقد تزامن ذلك، مع القلق المتزايد تجاه مجتمع الداليت المهمش في جنوب آسيا، لاسيما، تضرره الشديد، بسبب ظروف العدوى، وتدابير الإغلاق، وفقدان الوظائف مجتمعة.

وفي إندونيسيا، واجهت الممرضات في مدينة سوراكارتا، في جزيرة جاوا الوسطى، الإخلاء تحت مزاعم من وجود مخاوف أنهن يحملن فيروس كوفيد-19، من أماكن عملهن. ولا يستبعد احتمالات، أنهن تم استهدافهن بسبب جنسهن كنساء عازبات. ومع ذلك، سجلت قاعدة بيانات الانتهاكات، في الوقت نفسه حالة لأطباء في الهند، واجهوا عمليات إخلاءاً قسرياً، بسبب نفس الفرضية المماثلة لـ كوفيد- 19.

وإذا أمكن استخلاص أي دروس عالمية من سلسلة الانتهاكات المسجلة في قاعدة بيانات الانتهاكات، فهي أنه، في حالة الجائحة، كل شخص يكون عرضة للفيروس الذي قد يهدد حياته، ولكنه يهدد بشكل خاص، هؤلاء المهمشين بالفعل، والذين يتعرضون للتمييز في مجتمعنا العالمي، ويحتاجون إلى حماية. وتظهر خطوط الصدع تلك، في الإخفاق في احترام، وحماية، وإعمال الحق العالمي للإنسان في السكن اللائق، من بين حقوق الإنسان الأخرى.

ومع ذلك، فإن مراجعة انتهاكات حقوق الإسكان والأراضي، وسط تلك الجائحة، يجب ألا تغفل كذلك، الدروس الإيجابية، والعملية، للتضامن والحماية المتبادلة، التي ظهرت. وفي السياق الحالي للجائحة، من المهم الإشارة، إلى الأدوار الحيوية للشبكات غير الرسمية، والشعبية، في تلك المجتمعات المستضعفة للغاية، وعلى وجه الخصوص، ملاجئ المأوى المجتمعية، والشبكات المعنية بالصحة، حيث يساعد المحترفون والمتطوعون في إجراء الفحص، ويقدمون الدعم الاجتماعي، أو تقديم المشورة، أو الإشراف، أو التنسيق، أو حتى تنظيم الحجر الصحي المنزلي، أو المجتمعي. وقد أصبحت دائرة الصحة في الوطن نافحو)أمريكا شمالية(vajo في ولاية أريزونا، نموذجًا لخدمة المجتمع المتضرر بشدة من جائحة كوفيد، حيث لا تمارس التكيف فحسب، بل المقاومة للمرض.

بالنسبة للكثيرين، يمكن القول بأنه من الضرورى المقاومة في الدفاع عن الوطن، والأرض، وغيرها من سبل العيش، للحفاظ على العنصر الأول في سلسلة من العناصر اللازمة، للتمتع بمجموعة كاملة من حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وخاصة من أجل البقاء في عصر الجائحة. ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة، تلك الحالة المسجلة في قاعدة بيانات الانتهاكات، منذ أبريل/نيسان 2020، والتي نجح فيها مجتمع "المايا قيكتشي" المحلي، ولا سيما النساء، في صد الغزاة، الذين يحاولون إزالة مجتمعهم من أرضه. فقط شبكة من العلاقات يمكن أن تمكن مثل هذا النجاح العفوي.

وفي حالة استخدام المصطلحات القديمة في العلوم الاجتماعية، فهذا هو "رأس المال الاجتماعي"، في العمل في حالة "الشبكات غير الرسمية للمجتمع"، أو "الشبكات الاجتماعية"؛ أي العلاقات العفوية داخل وعبر المجتمعات، لتوفير السلع والخدمات وغيرها من القيم، التي

تشتد الحاجة إليها، والتي لا توفرها الدولة وأجهزتها (بما في ذلك الحكومات المحلية، والسلطات المحلية)، أو السوق، في ظل ظروف مناسبة للأعضاء.

وكما جاء في قاموس المصطلحات الخاص بالتحالف الدولي للموئل "*HICtionary*"، تعرف الشبكة على أنها منظمة اجتماعية، تشبه بنيتها نسيج عمل مفتوحاً أو تكويناً في شكل أو مفهوم، خاصة:

- مجموعة أو نظام معقد ومترابط؛
- جمعية من الناس تجمعهم علاقة أو مصلحة مشتركة؛
- مجموعة ممتدة من الأشخاص أو الكيانات ذات الاهتمامات أو المصالح المتشابهة، الذين يتفاعلون، ويظلون على اتصال غير رسمي، للمساعدة أو الدعم المتبادلين.

وقد تم صياغة مصطلح "الشبكة الاجتماعية" لأول مرة في الخمسينيات من القرن الماضي، من قبل البروفيسور جيه إيه بارنز/ J. A. Barnes، بكلية لندن للاقتصاد، حيث لاحظ أن الشبكة الاجتماعية، تكون من 100 إلى 150 شخصًا. وبالطبع، بناءاً على الاحتياجات، والأهداف، والظروف، قد تكون شبكتك الاجتماعية الخاصة بكوفيد-19، أصغرأو أكبر.

نظرًا لأن الشبكات ذات الاهتمام المشترك بالمجتمع، تعمل غالبًا جنبًا إلى جنب مع شبكات مجتمعية أخرى، أو كجزء من مجالس مجتمعية، يمكننا أن نجد أن الشبكات المجتمعية/ الاجتماعية، أصبحت جهات فاعلة وبارزة على المستوى القاعدي، لمنع عدوى كوفيد-19، وتوفير المعلومات والرعاية الأساسية، و المساعدة اللازمة، للأسر في مجتمعات كل من المناطق الحضرية والريفية.

على نطاق واسع، يحشد معهد تنمية المنظمات المجتمعية في تايلاند (CODI)، ويدعم برنامج لمواجهة كوفيد-19، الذي يحركه ويقوده المجتمع والقائم على الطلب، والذي بدأ في مارس/آذار 2020، بميزانية إجمالية تبلغ حوالي 144 مليون بات تايلاندي (4.5 مليون دولار أمريكي)، لدعم الشبكات المجتمعية. وتم فتح البرنامج لجميع شبكات المجتمعات الحضرية، والريفية، لاقتراح دعم تمويلي للأنشطة المستوحاة من جائحة كوفيد-19، والتي سيتم تنفيذها من قبل الشبكات المجتمعية. في نهاية سبتمبر/أيلول، بلغ عدد هذه الشبكات حوالي 220 شبكة مجتمعية قائمة في المدينة، حيث (تغطي أكثر من 4000 من فقراء الحضر، والمجتمعات الريفية في 1550 عنبراً ريفيًا). نتيجة لذلك، وكما ذكرت التقارير، أن برنامج كوفيد-19، الذي يقوده المجتمع، لم يصبح فقط وسيلة فعالة للتعامل مع الجائحة على مستوى المجتمع والمدينة، بل أصبح أيضًا فرصة لتقوية الشبكات والعلاقات المجتمعية، مما جعل المجتمعات تتعاون وتنسق فيما بينها بشكل فعال، مع السلطات المحلية، وغيرهم من شركاء التنمية في الحضر. وبشكل ملحوظ، يمثل هذا النموذج، بديلاً عن الأمثلة المسجلة في قاعدة بيانات الانتهاكات، كما في مدينة شاندونغ الصينية، (انظر سكان المناطق الريفية أعلاه)، وفي الغوطة الشرقية (انظر الأشخاص المحاصرين في الحرب أعلاه)، والتي أدت على ما يبدو إلى مزيد من الصراع، وتآكل الحكم المحلي، وسط أزمة كوفيد.

وفي مجال سياسات الإسكان، يُلاحظ أنه مع اتساع نطاق فيروس كورونا، يتسع الانقسام بين المستأجر والمالك. تشير الدروس المستخلصة، إلى أنه يجب إصلاح سياسات الإسكان، لمعالجة هذا التفاوت المتزايد. فمع انتشار كوفيد-19، حذرت ليلاني فرحة (Leilani Farha)، المقرر الأممية المعنية بالحق في السكن الملائم و المنتهية ولايتها، من أن هناك ضرورة إلى نهج هيكلي "لحماية الإسكان من سياسات الأمولة، وإعادة بناء مستقبل أفضل".

التعلم من بعضنا البعض، كما هو الحال في هذه المراجعة العالمية لانتهاكات حقوق السكن والأرض أثناء الجائحة، يضع أساسًا للتضامن العملي، الذي يستكشف التجارب الأخرى، ويولد التعاطف، ويطرح بدائل للممارسات الضارة المدرجة هنا. وفي هذا اليوم العالمي للموئل 2020 الخاص للغاية، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أنه في الجائحة الحالية، لاحظ "تضامنًا استثنائيًا، ومرونة، وأن أفضل ما في الروح الإنسانية ظاهراً." كما أكدت ميمونة محمد شريف، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، في خطابها بمناسبة اليوم العالمي للموئل، أن السكن الملائم مسؤولية مشتركة، وأن أزمة كوفيد-19، تتيح لنا الفرصة لإعادة البناء بشكل أفضل، وأكثر اخضراراً.

تتركنا تلك الرسائل مع تحدياً، للتحقق من صحة أمالهم وتفاؤلهم. ونظرًا لأننا جميعًا في هذا معاً، فلنتعلم من الأنماط المشؤومة التي تتشكل من حولنا، ونخرج من هذا سوياً، بشكل أفضل وأكثر خضرة (أي مراعياً للبيئة)، ونحمي بعضنا البعض. لإظهار أفضل ما في الروح الإنسانية ، فإن احترام وحماية وإعمال حق كل فرد في السكن اللائق، والأرض، هي الطريقة الجيدة لإعادة البدء.

الملحق: نتائج بحث قاعدة بيانات الانتهاكات من 1 كانون الثاني/يناير إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020



Housing & Land Rights Network
Habitat International Coalition

قاعدة بيانات انتهاكات حقوق الأرض والسكن

نتائج البحث عن جميع أنواع المخالفات

العنوان	التاريخ	الإقليم	الدولة	ضحايا	تفاصيل	تطويرات	نوع الانتهاك
Largo de São Francisco	28/09/2020	أمريكا لاتينية/البحر الكاريبي	البرازيل	600			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
al-Sawiya Groves	18/09/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			هدم / تدمير
al-`Araqib 178th time	18/09/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين / إسرائيل	400	1		إخلاء قسري هدم / تدمير
ISIS in Vamizi	17/09/2020	إفريقيا ناطقة اللغة البرتغالية	موزمبيق	0			إخلاء قسري هدم / تدمير
Jaranwala Lands	15/09/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	باكستان	30.000			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Innnesdale/Sokis Farm	13/09/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	0			إخلاء قسري هدم / تدمير
Romac Farm	13/09/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	0	1		إخلاء قسري
Selukwe Peak	13/09/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	0			هدم / تدمير
Moria Camp	09/09/2020	أوروبا	اليونان	13.000		1	هدم / تدمير
Odza, Yaoundé	08/09/2020	إفريقيا ناطقة	الكاميرون	500			إخلاء قسري

		اللغة الفرنسية					هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Bel Air	30/08/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	هايتي	200			إخلاء قسري
13 Homes amid COVID	29/08/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	56			إخلاء قسري هدم / تدمير
Besipae Indigenous	18/08/2020	آسيا	إندونيسيا	185	1		إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة خصخصة السلع والخدمات العامة
TNC on Ancestral Land	17/08/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	18.000			إخلاء قسري
Masvingo City Expansion	17/08/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	0			إخلاء قسري
Bani, Masvingo	17/08/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	0			إخلاء قسري
São Paulo na pandemia	14/08/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	البرازيل	20.000			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Batoka Gorge Infrastructure	12/08/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	160			إخلاء قسري
Deported to Rukban	10/08/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	الأردن	10			إخلاء قسري
Beirut Port Blast	04/08/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	لبنان	300.000			هدم / تدمير
Settlers in Yanoun	01/08/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	36			نزع الملكية / المصادرة
Israel Violations	01/08/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	648	1		هدم / تدمير
Africans Confined	01/08/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	المملكة العربية السعودية	16.000		1 - 2	إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Ethnic Cleansing	22/07/2020	إفريقيا ناطقة	أثيوبيا	0			هدم / تدمير

in Oromia		اللغة الإنكليزية					
Kafr al-Labad Olives	17/07/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			هدم / تدمير
Chipinge evictions	16/07/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	0			إخلاء قسري هدم / تدمير
Familias en Córdoba	14/07/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	الأرجنتين	600			إخلاء قسري
Si’ir Olives	13/07/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	18.045			هدم / تدمير
Gutsaruzhinji village	10/07/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	300		1	إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Yasuf Olives	08/07/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			هدم / تدمير
War Displaced Update	07/07/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	اليمن	900.000			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
قطعة ارض 440 استردت	05/07/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	السودان	0	1		نزع الملكية / المصادرة خصخصة السلع والخدمات العامة
Hawara Fields	04/07/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			
eThembeni	01/07/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	0			إخلاء قسري
Sons of Nyangambe	01/07/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	240			إخلاء قسري هدم / تدمير
إعتصام أهالي نيرتيتي	28/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	السودان	0			إخلاء قسري
4 Families @ Night	24/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	لبنان	20			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Bab al-Wadi	23/06/2020	الشرق الأوسط/شمال	فلسطين	0			هدم / تدمير

					إفريقيا		
Property cancellation	23/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	سوريا	0			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Thor az-Za’faran	21/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	6.827			إخلاء قسري
al-Khader land	21/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	5			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
`Arab al-Malihat	17/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	100			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Roseira, Guaianases	16/06/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	البرازيل	900			إخلاء قسري هدم / تدمير
Hangberg, Hout Bay	11/06/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	10	1 , 2		إخلاء قسري هدم / تدمير
Homeless Tents	10/06/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	1	1 , 2		إخلاء قسري هدم / تدمير
Santa Luzia	07/06/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	البرازيل	19.000			
Yazidi Village	05/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	سوريا	300.000			إخلاء قسري هدم / تدمير
al-Mafqara & Deir Hajla	03/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	65			إخلاء قسري هدم / تدمير
Hamamra Family	03/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	5			إخلاء قسري هدم / تدمير
Mining in Sámi Homeland	02/06/2020	أوروبا	فنلندا	0	1		إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة خصخصة السلع والخدمات العامة
Hamsa al-Baqi’a & Hamsa al-Farsha	02/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			هدم / تدمير
Domestic Workers	01/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	لبنان	73			إخلاء قسري

Grabbing Bedouins lands	01/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			نزع الملكية / المصادرة
Homes destroying by IDF	01/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	150			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Thousands Displaced	01/06/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	السودان	27.000			إخلاء قسري هدم / تدمير
العنف في كادوقلي	30/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	السودان	24.400	1		إخلاء قسري هدم / تدمير
Arjan (Behbehan)	27/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	إيران	0			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
IOF Close 10 Wells	26/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	2.301			هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Cité Soleil	24/05/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	هايتي	82			إخلاء قسري
Migrants & Xenophobia	22/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	لبنان	120			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Ruai and Kariobangi	21/05/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	كينيا	0	1		إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Security Forces Loot, Burn	20/05/2020	آسيا	كشمير	65			هدم / تدمير
Marievale Camp	20/05/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	50	1 , 2		نزع الملكية / المصادرة
Nawakadal	19/05/2020	آسيا	كشمير	110			إخلاء قسري هدم / تدمير
Settlers burn al-Sawiya farms	19/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			هدم / تدمير
Siloé, en la pandemia	18/05/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	كولومبيا	350	1 , 5		إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Ras al-Deir	17/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			هدم / تدمير

Wadi Jamjoum	16/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			هدم / تدمير
"Reihan" Rec Area	16/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			نزع الملكية / المصادرة
Mneizel	15/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			هدم / تدمير
Altos de la Estancia	12/05/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	كولومبيا	5.000			إخلاء قسري هدم / تدمير
Beighpora Families	11/05/2020	آسيا	كشمير	100			هدم / تدمير
100 families	08/05/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	كينيا	2.000			إخلاء قسري هدم / تدمير
Bairro de Piracicaba	07/05/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	البرازيل	250			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Kariobangi	02/05/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	كينيا	8.000			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Sardoba Dam Collapse	01/05/2020	آسيا	أوزبكستان	100.000	1		هدم / تدمير
Altos de la Estancia	01/05/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	كولومبيا	200			نزع الملكية / المصادرة
Environmental Apartheid	01/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			نزع الملكية / المصادرة
Khirbat al-Watan	01/05/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين / إسرائيل	76.000			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Lysa Hora, Roma	29/04/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	أوكرانيا	4			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Zesco Houses	29/04/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زامبيا	176	1		إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Bengaluru Migrants	27/04/2020	آسيا	الهند	600			هدم / تدمير
COVID Nurses	27/04/2020	إفريقيا ناطقة	إندونيسيا	3			إخلاء قسري

					اللغة الإنكليزية		
Settlers in al-Sawiya	27/04/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			هدم / تدمير
استرداد أراضي سكنية	27/04/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	السودان	0			نزع الملكية / المصادرة خصخصة السلع والخدمات العامة
Kaabna Family	23/04/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	7			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Ivano-Frankivsk Roma	21/04/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	أوكرانيا	12			إخلاء قسري
Dalit Community	16/04/2020	آسيا	الهند	0			
Kokotel	16/04/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	100	1		إخلاء قسري هدم / تدمير
eKhenana Settlement	14/04/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	135			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Martissant	14/04/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	هايتي	200			إخلاء قسري
Maya Q'eqchi	13/04/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	غواتيمالا	1.600			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة خصخصة السلع والخدمات العامة
Neom Megaproject	13/04/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	المملكة العربية السعودية	20.000	1		إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة خصخصة السلع والخدمات العامة
Townsend Estate	10/04/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	2			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Shada 2	10/04/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	هايتي	40.000	1		إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Empolweni	09/04/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	120	1 , 2		إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Joburg in COVID-19	06/04/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	23	1 , 2		إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة

Pretoria (Sunnyside)	06/04/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	12	1		إخلاء قسري
Venezolanos refugiados	05/04/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	كولومبيا	1.300			إخلاء قسري
Roma in Quarantine	04/04/2020	أوروبا	بلجيكا	20	1		إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Azania	03/04/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	3.300		1	إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
African Residents	01/04/2020	آسيا	الصين	4.553			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Land grabbing by Settlers	01/04/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Displacement during Covid-19	01/04/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	سوريا	70			إخلاء قسري هدم / تدمير
Locataires ivoiriens	01/04/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	تونس	1.000			إخلاء قسري
Expel migrants	01/04/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	اليمن	0			إخلاء قسري هدم / تدمير
Ekuphumeleleni	30/03/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	70		1	إخلاء قسري هدم / تدمير
Migrant Workers Lockdown	29/03/2020	آسيا	الهند	0			إخلاء قسري
COVID-19 Doctors	26/03/2020	آسيا	الهند	0			إخلاء قسري
Jihadist Assaults	23/03/2020	إفريقيا ناطقة اللغة البرتغالية	موزمبيق	250.000			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Call for Solidarity COVID-19	22/03/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	0	1		إخلاء قسري
Indigenous Families Musroil Church	18/03/2020	آسيا	بنغلاديش	40	1		إخلاء قسري
Greater Pibor	10/03/2020	الشرق	جنوب السودان	5.000			إخلاء قسري

Clashes		الأوسط/شمال إفريقيا					هدم / تدمير
Roma across Italy	06/03/2020	أوروبا	إيطاليا	549	1		إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Shandong villages	01/03/2020	آسيا	الصين	5.000.000			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Sumatra Farmers	01/03/2020	آسيا	إندونيسيا	10	1		إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
City of Cape Town	01/03/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	210	1		إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Settlers & Trump’s Deal	01/03/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	0			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Taman Sari	19/02/2020	آسيا	إندونيسيا	165			هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة
Kiryandongo	19/02/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	أوغندا	35.000			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة خصخصة السلع والخدمات العامة
West Spokane	10/02/2020	أمريكا شمالية	الولايات المتحدة الأمريكية	40			إخلاء قسري
Bardala Water Network	04/02/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	1.637			هدم / تدمير
Royal Golden Eagle Encroaches	01/02/2020	آسيا	إندونيسيا	26			هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة خصخصة السلع والخدمات العامة
Monte Horebe	01/02/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	البرازيل	400			إخلاء قسري
900,000 Displaced	01/02/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	سوريا	900.000	1		إخلاء قسري هدم / تدمير
Adjouffou	14/01/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الفرنسية	كوت د إيفوار	700.000			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة خصخصة السلع والخدمات العامة
Okun Glass village	03/01/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	نيجيريا	3.000			إخلاء قسري هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة

eThekwini	03/01/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	900			
al-Jana Clashes	02/01/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	السودان	30.000			إخلاء قسري هدم / تدمير
1st Half of 2020	01/01/2020	آسيا	كشمير	140			إخلاء قسري هدم / تدمير
Forced Labor Camp Transfer	01/01/2020	آسيا	التبت	500.000	1		إخلاء قسري
Alexandra "De-densification"	01/01/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	جنوب أفريقيا	8.000			إخلاء قسري هدم / تدمير
Masvingo amid COVID	01/01/2020	إفريقيا ناطقة اللغة الإنكليزية	زمبابوي	12.000			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة
Indigenous Territory	01/01/2020	أمريكا لانيتية/البحر الكاريبي	نيكاراغوا	480.874			هدم / تدمير نزع الملكية / المصادرة خصخصة السلع والخدمات العامة
Ghezaniyeh Villages	01/01/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	إيران	50.000			نزع الملكية / المصادرة
Abu Nakhilat (Abu al-Fadl) Village	01/01/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	إيران	2.400			إخلاء قسري هدم / تدمير
al-Khalaileh Families	01/01/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	10			إخلاء قسري هدم / تدمير
Batin al-Hawa, Silwan	01/01/2020	الشرق الأوسط/شمال إفريقيا	فلسطين	67			إخلاء قسري نزع الملكية / المصادرة

الأشخاص المتضررون: 9،945،939 عدد السجلات: 138